BisB

تقرير ٢٠٢٥

حوكمة الشركات

بنك البحرين الإسلامي ش.م.ب
ص.ب ٥٢٤٠، المنامة
مملكة البحرين

هاتف: ١٥١ ٥١٥ ١٧ ٩٧٣+
فاكس: ٨.٨ ٥٣٥ ١٧ ٩٧٣+

مرخص من قبل مصرف البحرين المركزي كمصرف قطاع تجزئة (إسلامي)

صاحب السمو الملكي
الأمير سلمان بن حمد
آل خليفة

ولي العهد رئيس مجلس الوزراء
حفظه الله

حضرة صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى
آل خليفة

ملك مملكة البحرين المعظم
حفظه الله

المغفور له بإذن الله تعالى صاحب
السمو الشيخ عيسى بن سلمان
آل خليفة

أمير البلاد الراحل طيب الله ثراه

المحتويات

٢ إطار عمل حوكمة الشركات

١٢ مجلس الإدارة

١٧ لجان مجلس الإدارة

٢٤ هيئة الرقابة الشرعية

٢٥ الإدارة التنفيذية

٢٩ لجان الإدارة

٣٤ هيكل الملكية وحقوق المساهمين

٣٨ اجتماع الجمعية العامة ٢٠٢٥

٤٠ المسؤولية الاجتماعية

إطار عمل حوكمة الشركات

استمر بنك البحرين الإسلامي في الالتزام التام بإطار عمل راسخ لحوكمة الشركات خلال عام ٢٠٢٥، تدعمه مجموعة شاملة من السياسات والممارسات التي تولي أهمية كبيرة بتحقيق الشفافية والمساءلة وإدارة المخاطر بشكل صحيح وحذر. وقد تم إعداد إطار عمل الحوكمة في البنك بما يضمن التوافق التام مع المتطلبات التنظيمية لمملكة البحرين، بما في ذلك الدلائل الإرشادية لمصرف البحرين المركزي، وقانون الشركات التجارية في البحرين، فضلا عن إرشادات بورصة البحرين، وقانون حوكمة الشركات الصادر من وزارة الصناعة والتجارة. وفيما يتعلق بحوكمة الشركات، يلتزم بنك البحرين الإسلامي بدلائل الرقابة عالية المستوى مجلد ٦ ومجلد ٢ للبنوك الإسلامية وكافة التعديلات ذات الصلة، فضلا عن الدلائل الأخرى مثل الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، دليل الحوكمة المتوافق مع الشريعة الإسلامية، ودليل متطلبات الكفاءة والملاءة، حيث يحرص البنك على ضمان تلبية كافة المتطلبات المتجددة المتعلقة بالحوكمة.

بالإضافة إلى ذلك، يتقيد البنك بمبادىء الحوكمة المحورية الإحدى عشر المنصوص عليها ضمن قواعد حوكمة الشركات في البحرين، والتي تغطي وجود مجلس إدارة فعال، ضمان إخلاص وولاء أعضاء مجلس الإدارة، توافر قيود صارمة للتدقيق والرقابة الداخلية، تطبيق إجراءات تتميز بالشفافية للتعيين والتقييمات، تقديم مكافآت عادلة، وجود هيكل إداري واضح، احترام حقوق المساهمين، فضلا عن الإفصاح عن ممارسات الحوكمة في الوقت المحدد، مع دمج هذه المبادئ في هيكل حوكمة الشركات. ويؤكد بنك البحرين الإسلامي التزامه المتواصل بترسيخ ثقافة الحوكمة وفق أعلى المستويات، والعمل بموجبها . ويبدو ذلك جليّا في جهوده المتواصلة لتطوير إطار عمل حوكمة الشركات، بما يواكب المتطلبات التنظيمية والرقابية المتجددة، وظروف السوق المتغيرة، وأفضل الممارسات الدولية، بحيث يعكس أعلى مستويات المرونة والشفافية والمسؤولية الأخلاقية.

وتستند منظومة الحوكمة في بنك البحرين الإسلامي على المبادئ الأساسية التالية، والتي تم تصميم كلٍ منها لحماية مصالح بنك البحرين الإسلامي وأصحاب المصلحة على المدى الطويل:

• الشفافية والإفصاح

تظل الشفافية تمثل الركيزة الأساسية لفلسفة الحوكمة في بنك البحرين الإسلامي. ويلتزم البنك بالإفصاح عن كافة المعلومات الجوهرية (المالية وغير المالية) بشكل شامل ودقيق وفي الوقت المحدد للهيئات التنظيمية والمساهمين والمستثمرين وأصحاب المصلحة. وفي إطار جهوده الدؤوبة لتعزيز الشفافية وتسهيل إشراك أصحاب المصلحة، حرص البنك على نشر سياسة حوكمة الشركات للجمهور على موقعه الإلكتروني. وتستعرض هذه السياسة بالتفصيل إطار عمل الحوكمة للبنك، مع تحديد مهام ومسؤوليات هيئات الحوكمة الرئيسية، فضلا عن إلقاء الضوء على السياسات والإجراءات التي توجه عملياته التشغيلية. ومن خلال تسهيل الوصول إلى هذه الوثائق، فإن بنك البحرين الإسلامي يؤكد التزامه بالشفافية والمساءلة.

• المساءلة

يضطلع مجلس إدارة البنك بمسؤوليته أمام المساهمين عن الإشراف على شؤون البنك. ويلتزم أعضاء المجلس، فرادى ومجتمعين، بأعلى معايير المساءلة عن قراراتهم الاستراتيجية، وممارسات الحوكمة، وسلوك الكوادر القيادية، بما يتوافق مع قوانين ولوائح مملكة البحرين. ويخضع البنك لعمليات تدقيق ومراجعات دورية مستقلة لتقييم التزامه بالمتطلبات التنظيمية والمعايير الداخلية.

• الإنصاف والمساواة

يحرص بنك البحرين الإسلامي على نشر ثقافة العدل والمساواة، بما يضمن معاملة جميع المساهمين والموظفين وأصحاب المصلحة بحيادية وبدون تمييز. وتتسم تصرفات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا بالحيادية المطلقة من خلال اتخاذ قرارات تعكس النزاهة والإتزان والحماية لحقوق أصحاب المصلحة. ويتبنى البنك نهجًا دقيقًا لأفضل ممارسات حوكمة الشركات والذي لا يسمح لأي فرد أو مجموعة السيطرة على عملية اتخاذ القرارات. بالإضافة إلى ذلك، يعتمد البنك أطرعمل للمكافآت تسهم في تحفيز أعضاء المجلس والمسؤولين بإنصاف ومسؤولية، بما يتوافق مع ممارسات تحمل المخاطر بشكل مدروس.

• المسؤولية والنزاهة

تتسم تصرفات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا بالحكمة والعناية الواجبة، مع تفضيل مصلحة البنك على المدى الطويل على الاعتبارات الشخصية والخارجية. بالإضافة إلى ذلك، يواصل بنك البحرين الإسلامي التزامه التام بأحكام الشريعة الإسلامية، حيث تتولى هيئة الرقابة الشرعية الإشراف على كافة أنشطة البنك للتأكد من أن جميع عملياته ومنتجاته وخدماته تتوافق بالكامل مع الأحكام والمبادئ الإسلامية. كما يدرك البنك مسؤولياته الأوسع تجاه الاقتصاد الوطني، والمجتمع، والبيئة، مع ترسيخ مبادىء المسؤولية الاجتماعية كركيزة أساسية لإطارعمل الحوكمة في البنك.

قواعد السلوك المهني والمعايير الأخلاقية

اعتمد مجلس إدارة البنك قواعد السلوك المهني التي تسري على جميع أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين والموظفين وأي أشخاص آخرين يعملون لدى البنك أو يمثّلونه. وتعد هذه القواعد بمثابة توجيهات إرشادية واضحة للسلوك المهني وعمليات اتخاذ القرارات. ويتعين على الجميع الالتزام بأعلى معايير النزاهة والعدالة في تعاملاتهم مع الزبائن، والجهات التنظيمية، والزملاء، وأصحاب المصلحة، وكل المجتمع.

ويستند ميثاق السلوك المهني إلى مبادئ واضحة ومحددة للسلوك المهني والأخلاقي، بما في ذلك:

١. السلوك المطلوب من موظفينا في العمل.
٢. الأمانة والنزاهة في العمل.
٣. السرية في العمل.
٤. التواصل داخل البنك وخارجه.
٥. تضارب المصالح في العمل.
٦. التكنولوجيا في العمل.
٧. حماية البيانات الشخصية في العمل.
٨. الصحة والسلامة في العمل.
٩. التعامل مع الزبائن.
١٠. المهارات والقدرات والحرص والعناية الواجبة.
١١. العلاقات مع الجهات التنظيمية.
١٢. سلوكيات السوق.
١٣. أصول الزبائن.
١٤. مصالح الزبائن.
١٥. الموارد الكافية.
١٦. الإدارة والنظام والضوابط.
١٧. الاعتبارات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

إطار عمل حوكمة الشركات (يتبع)

وللحفاظ على هذه القيّم وتطبيقها في الممارسات اليومية، يحرص بنك البحرين الإسلامي على توفير برامج تدريب وتوعية بشأن ميثاق السلوك المهني، حيث يلتزم جميع الموظفين رسميّا بهذا الميثاق ويتم تشجيعهم على الإبلاغ عن أي مخالفات.

الالتزام

تؤدي دائرة الالتزام مهامّا وظيفية مستقلة، وترفع تقاريرها إلى لجنة المخاطر والالتزام، مسترشدة بالسياسات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، وتعمل مع مختلف الإدارات والأقسام الخاضعة للرقابة داخل البنك، وذلك لضمان الالتزام بالقواعد واللوائح الصادرة من الهيئات التنظيمية المعنية. وعلى ضوء استراتيجية الأعمال الرقمية للبنك، فإن دائرة الالتزام تواكب التطورات الرقمية من خلال الاضطلاع بدور نشط في عملية إدارة المخاطر، فضلا عن التوسع في التدقيق والتطبيق التنظيمي.

شكاوى الزبائن

تتولى دائرة الالتزام بالبنك مسؤولية إدارة شكاوى الزبائن، ويمكن لزبائن بنك البحرين الإسلامي استخدام الموقع الإلكتروني للبنك أو مركز الاتصال لتقديم الشكاوى، حيث تُسجل جميع الشكاوى وتُتابع ويُبلغ عنها لمصرف البحرين المركزي. كما يوفر البنك لزبائنه دليلا إرشاديّا سهل الاستخدام عن طريق توفير إشعار واضح بالموقع الإلكتروني للبنك.

استثناءات لقواعد حوكمة الشركات الخاصة بمصرف البحرين المركزي

يتعين على البنوك الالتزام بالمتطلبات الخاصة بالرقابة عالية المستوى الصادرة من مصرف البحرين المركزي - مجلد ٦ومجلد ٢ اللذان يحتويان على القواعد والارشادات. ووفقًا للمتطلبات الواردة في مجلد ٦، فإنه يجب الالتزام بالقواعد والإرشادات مع توضيح أسباب عدم الالتزام بها للمساهمين وأيضًا لمصرف البحرين المركزي في حال عدم التقيد بها. وفيما يلي بيان للاستثناءات الخاصة بالإرشادات الصادرة من مصرف البحرين المركزي:

المرجع	البيان
HC-١,٤,٥	رئيس مجلس الإدارة يجب أن يكون مستقلا. ويعتبر السيد زيد خالد عبدالرحمن عضوًا غير مستقل، وذلك نظرًا لتعيينه من قبل بنك البحرين الوطني، بصفته المساهم الأكبر والمسيطر على البنك. وقد منح مصرف البحرين المركزي استثناءً يجيز تعيينه رئيسا لمجلس الإدارة، وذلك لتعزيز استمرارية الإشراف الاستراتيجي من قبل المساهم الأكبر.

المرجع	البيان
HC-١,٣,٦	تنص هذه المادة بأنه، بدون الإخلال بالأحكام الواردة في المجلدات الأخرى من دلائل الرقابة عالية المستوى، يتعين ألا يشغل عضو مجلس الإدارة عضوية أكثر من ثلاث مجالس إدارة شركات عامة في مملكة البحرين، وألا يوجد أي تعارض في المصالح، بما في ذلك الحالات التي تكون فيها العضوية تتعلق بذات النشاط. وتنص المادة HC-٢,٢,٢(e) على ألا يشغل عضو مجلس الإدارة عضوية أكثر من مجلسي إدارة بنوك بحرينية، مع الأخذ في الاعتبار أنه لا يُسمح بشغل عضوية في مجلسي إدارة مؤسسات مرخّصة ضمن نفس فئة الترخيص (على سبيل المثال "بنك تجزئة"). وقد منح مصرف البحرين المركز استثناءً يجيز للسيد زيد خالد عبدالرحمن العمل في عضوية مؤسستين في نفس فئة الترخيص (بنك للخدمات المصرفية للأفراد) لفترة عضويته الممتدة من ٢٠٢٥ . ٢ – ٢٠٢٨ . ٢.
HC-١,٨,٤ 9 HC-١,٨,٦	تنص المادة (HC-١,٨,٦)على أنه يجب على مجلس الإدارة إنشاء لجنة حوكمة الشركات من ثلاثة أعضاء مستقلين على الاقل وأن المادة (HC-١,٨,٤) تسمح بدمج اللجان بشرط ألا ينشأ تضارب في المصالح. وقد وافق مصرف البحرين المركزي على هيكل البنك والذي يدمج مسؤولية لجنة حوكمة الشركات مع مسؤولية لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة. ويرى مجلس الإدارة أن هذا الأمر لا يضر بفعالية تطبيق معايير الحوكمة، حيث تملك لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة الاستقلالية والموارد الكافية لأداء واجباتها، كما أنها تعقد عددًا كافيًا من الاجتماعات للوفاء بمسؤولياتها بالكامل.
HC-٤,٢,٢	تنص هذه المادة على أن تتكون لجنة التعيينات من أعضاء مستقلين أو أعضاء غير تنفيذيين على أن تكون الأغلبية من المستقلين، وأن يرأسها عضو مستقل. وقد منح مصرف البحرين المركزي استثناء يجيز عضوية السيد زيد خالد عبدالرحمن (عضو غير مستقل)، والسيد عثمان أحمد (عضو تنفيذي والرئيس التنفيذي للمجموعة) في لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة بصفتها الجهة المختصة بالتعيينات.
HC- ٥,٣,٢	تنص المادة على أن لجنة المكافآت يجب أن تضم أعضاء مجلس إدارة مستقلين فقط أو بدلاً من ذلك أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين على أن تكون أغلبيتهم من المستقلين، وعلي أن يكون رئيس اللجنة عضوًا مستقلا. وقد وافق مصرف البحرين المركزي على منح استثناءً للسيد عثمان أحمد، الذي يشغل أيضًا عضوية اللجنة التنفيذية (لجنة تتحمل المخاطر) ليكون عضوًا في لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة بصفتها الجهة المختصة بالمكافآت، وهو ما لم يكن يُسمح به بموجب متطلبات الاستقلالية المنصوص عليها في هذه المادة.

إطار عمل حوكمة الشركات (يتبع)

سياسة الابلاغ عن المخالفات

تبنى مجلس الإدارة سياسة الإبلاغ عن المخالفات والتي توفر قناة آمنة وسرية للموظفين (بما في ذلك موظفي البنك السابقين أو المؤقتين)، والمقاولين، والموردين، وأي جهة خارجية للإبلاغ عن أي ممارسات خاطئة، أو غير أخلاقية، أو غير قانونية في البنك، بغض النظر ما إذا كانت تلك الممارسات الخاطئة من جانب مدراء أو موظفين، أو مقاولين، أو مدراء فعليين (أي شخص يمارس وظيفة الإدارة الفعلية). توفر هذه السياسة الحماية للمبلغين عن المخالفات ضد أي إجراء انتقامي. وقد عيّن بنك البحرين الإسلامي عضو مجلس إدارة مستقل (رئيس لجنة التدقيق) للإشراف على تقارير الإبلاغ عن المخالفات والتي يمكن رفعها بشكل سري وبدون الكشف عن مرسلها، مع توجيهها إلى عضو مجلس الإدارة المختص بذلك (رئيس لجنة التدقيق)، ويتم التحقق من هذه التقارير بشكل جاد وصارم. وفي عام ٢٠٢٥، واصل البنك تعريف موظفيه بآلية الإبلاغ عن المخالفات باعتبارها تشكل جزءًا هامًا من ثقافة حوكمة المخاطر. ويتم التحقق من جميع البلاغات ورفع تقارير بشأنها إلى لجنة التدقيق واتخاذ الإجراءات اللازمة. وتسهم مثل هذه الآلية في تعزيز البيئة الرقابية للبنك من خلال إتاحة الفرصة للكشف المبكر عن أي عمليات احتيال محتملة، أو فساد، أو أي سوء سلوك، كما أنها تعزز سياسة البنك القائمة على أن السلوك الأخلاقي الذي يمثل مسؤولية كل فرد في البنك.

خطة الاحلال الوظيفي وتوظيف الأقارب

تستند خطة الاحلال الوظيفي في بنك البحرين الإسلامي على استراتيجيته ونظرته المستقبلية تجاه تطوير المواهب. ويتمثل الهدف الرئيسي من هذه الخطة في تحديد وإعداد المرشحين المؤهلين من داخل البنك لتولي المهام الوظيفية المختلفة، بما في ذلك المناصب التنفيذية والعليا. ولتعزيز الشفافية والمساءلة، يجب على مجلس الإدارة بأكمله الموافقة رسميًا على أي قرار بشأن أي معاملة ينشأ عنها تضارب في المصالح من جانب أي عضو مجلس إدارة أو أحد المدراء التنفيذيين. يتم توثيق هذه الوقائع بدقة في المحاضر الرسمية للجهة المعنية بالحوكمة، مع توفير مستندات واضحة وإجراءات حوكمة معتمدة. إن الإفصاح عن حالات الانسحاب أو عدم المشاركة المبينة أدناه هي حالات امتنع فيها أحد أعضاء مجلس الإدارة عن التصويت بسبب وجود تضارب في المصالح. ويشمل ذلك كل من مجلس الإدارة ولجانه، أصحاب الوظائف الإدارية، لضمان استمرارية الأعمال بسلاسة. وتقوم دائرة الموارد البشرية وتطوير المواهب في البنك بمراجعة خطة الإحلال الوظيفي سنويًا للحصول على موافقة مجلس الإدارة من خلال لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة، وذلك للتأكد من وجود خطة عملية للإحلال قابلة للتنفيذ. ويتم تقييم جميع المرشحين للإحلال الوظيفي بين موظفي الإدارة العليا وفقًا لمتطلبات ا الكفاءة والملاءة والملاءة المالية والخبرة المهنية.

وفي نفس الوقت، يطبق البنك سياسة تتعلق بتوظيف الاقارب لمنع أي احتمال لتضارب المصالح، والالتزام بالموضوعية في التوظيف والرقابة الداخلية. وبموجب هذه السياسة، يُسمح بتوظيف الاقارب من الدرجة المباشرة، على أن لا يكونوا في نفس خط التسلسل الإداري للموظف الحالي. كما يحظر على الأقارب شغل المناصب التي تنطوي على اتخاذ قرارات بشكل فردي أو الموافقة على أعمال بعضهم البعض.

تضارب المصالح

يجب على أعضاء مجلس الإدارة بموجب قانون الشركات التجارية البحريني ولوائح مصرف البحرين المركزي الكشف عن إحتمالات تضارب المصالح، وكذلك الامتناع عن المشاركة في أي قرارات تنطوى على تضارب المصالح. ويشمل ذلك أي تعارض مصالح محتمل قد ينشأ عندما يشغل أحد أعضاء مجلس الإدارة وظيفة في شركة أخرى أو يكون لديه أي معاملات جوهرية مع البنك. بالاضافة إلى ذلك، يخضع تضارب مصالح المساهمين الرئيسيين وأعضاء المجلس والإدارة العليا للوائح مصرف البحرين المركزى.

يحافظ بنك البحرين الإسلامي على سياسة تضارب المصالح التي تحدد إجراءات واضحة ومتسقة مع دليل مصرف البحرين المركزي للمجلدين الثاني والسادس، ومع قانون الشركات التجارية. وتشمل الإجراءات ما يلي:

- قيام عضو الإدارة العليا و/أو شاغل المنصب بالكشف الفوري عن أي أمور قد ينشأ عنها تضارب في المصالح.

- عدم المشاركة في المناقشات والتصويت في الأمر ذي الصلة، وعدم تلقي أي مواد غير عامة تتعلق بهذا الأمر.
- تولي لجنة المخاطر والالتزام التابعة لمجلس الإدارة إجراء مراجعة مستقلة (إذا كان ذلك مناسبًا) لتقييم الأسس التجارية البحتة، والعدل، ومدى التوافق مع قدرة البنك على تحمل المخاطر.
- موافقة أعضاء مجلس الإدارة غير المعنيين بتضارب المصالح بما يتوافق مع القوانين المعمول بها. ووفق سياسة البنك، يجب أن تكون الموافقة بالإجماع بين الأعضاء غير المعنيين بتضارب المصالح.
- التوثيق الرسمي للإفصاحات، والامتناع عن التصويت، والقرارات في محاضر الاجتماعات.

ولتعزيز الشفافية والمساءلة، يجب على مجلس الإدارة بأكمله الموافقة رسميًا بالإجماع على أي قرار يتضمن تنفيذ معاملة يكون فيها عضو مجلس الإدارة أو أحد المدراء التنفيذيين أمام حالة من تضارب المصالح. ويتم تسجيل هذه الحالات بدقة في المحاضر الرسمية لجهة الحوكمة المعنية، مع توفير مستندات واضحة وإجراءات حوكمة معتمدة.

الإفصاح عن حالات الامتناع عن التصويت

يوضح الجدول التالي الحالات التي امتنع فيها أحد أعضاء مجلس الإدارة عن التصويت بسبب تضارب المصالح. ويجب ملاحظة أن الجدول التالي يشمل مجلس الإدارة ولجانه الفرعية:

رقم مسلسل	اسم عضو مجلس الإدارة	حالات الامتناع عن التصويت	الجهة المعنية بالموافقة	الحالة
١	السيد زيد عبدالرحمن	٦	مجلس الإدارة	تمت الموافقة
٢	السيد خالد الجاسم	٢	مجلس الإدارة	تمت الموافقة
٣	السيد مروان طبارة	٤	مجلس الإدارة	تمت الموافقة
٤	السيد محمد بوجيري	٥	مجلس الإدارة	تمت الموافقة
٥	السيد على إحسان	١	مجلس الإدارة	تمت الموافقة

المعاملات مع الاطراف ذات العلاقة

يجرى التصديق على المعاملات مع الاطراف ذات العلاقة وفقًا للمادة ١٨٩ من قانون الشركات التجارية، والبنود ذات الصلة في الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي. ويتم إنجاز جميع المعاملات على أساس تجاري بحت ووفق سير العمل الطبيعي في البنك، مع الأخذ في الاعتبار ظروف السوق ومصالح البنك. ويتم اختيار جميع مزودي الخدمات الجوهرية بعد عملية مناقصة تنافسية تتميز بالشفافية وتحكمها سياسة المشتريات للمجموعة. وبناءً عليها يُستبعد أي عضومجلس إدارة أو عضو في الإدارة العليا قد تتوفر بشأنه شبهة تضارب المصالح خلال عملية اتخاذ القرارات بالبنك. وعند انعقاد اجتماع الجمعية العامة السنوي، يبين رئيس مجلس الإدارة تفاصيل المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة في البيانات المالية الموحدة والمدققة للبنك، وفق المادة ١٨٩ من قانون الشركات التجارية في البحرين. كما يرفع المدقق الخارجي تقريرًا إلى مجلس الإدارة مؤكدًا عدم وجود مخالفات قانونية في أي معاملات، فضلا عن الكشف عن أي ملاحظات أو الرد على أي استفسارات تتعلق بهذا الشأن. هذا وقد تم الافصاح عن تفاصيل معاملات الاطراف ذوي العلاقة في الإيضاح رقم ٢٨ من البيانات المالية.

إطار عمل حوكمة الشركات (يتبع)

معاملات جوهرية تتطلب موافقة مجلس الإدارة

فوّض مجلس الإدارة بعض السلطات إلى الإدارة التنفيذية لضمان إدارة سلسة وفعالة للمعاملات اليومية التي يجريها البنك، علمًا بأن جميع معاملات التمويل المادية تخضع على النحو المنصوص عليه في مدونة تفويض السلطات الخاصة بالبنك لموافقة المجلس عليها. علاوة على ذلك تخضع القرارات الاستراتيجية والمؤثرة على أعمال البنك لموافقة مجلس الإدارة، ويشمل ذلك على سبيل المثال لا الحصر:

- مراجعة توجهات البنك الاستراتيجية أو برنامج العمل؛
- التغييرات في الهيكل التنظيمي؛
- النفقات الرأسمالية؛
- تعديل السياسات وأطر العمل الرئيسية؛ و
- تعيين أفراد الإدارة التنفيذية.

يحقق هذا الإطار التنظيمي للتفويض التوازن بين الاستقلالية التشغيلية وإشراف مجلس الإدارة، بما يضمن خضوع جميع الأمور الجوهرية للتدقيق والحوكمة المناسبة، وتوافقها مع الأهداف الاستراتيجية للبنك وقدرته على تحمل المخاطر.

مكافآت المدققين الخارجيين

كي بي إم جي فخرو هي شركة التدقيق الخارجية للمجموعة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥. وقد بلغت الأتعاب المدفوعة لشركة كي بي إم جي ١٧٦ ألف دينار بحريني للسنة المالية ٢٠٢٥، منها ٧٩ ألف دينار بحريني لخدمات التدقيق و٦٨ ألف دينار بحريني لخدمات متعلقة بالتدقيق مطلوبة من قبل الهيئات التنظيمية، و٢٩ ألف دينار بحريني لخدمات التدقيق غير المتكررة. وفي اجتماع الجمعية العامة العادية السنوي المنعقد في ٢٤ مارس ٢٠٢٥، وافق المساهمون على إعادة تعيين كي بي إم جي كمدققين خارجيين للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، وفوضوا مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.

التواصل مع أصحاب المصلحة والمساهمين والمستثمرين

يلتزم البنك بالتواصل مع أصحاب المصلحة، بما فيهم المساهمين، والمستثمرين، والزبائن، والجمهور وفق أعلى معايير المهنية والأمانة والشفافية والدقة والالتزام بالوقت. ويعد الالتزام بشفافية التواصل ركنًا هامًا في الحوكمة السليمة، ويحرص البنك على توفير قنوات متعددة لنشر جميع المعلومات الجوهرية بفعالية وسهولة. كما تصدر جميع الإفصاحات باللغتين العربية والإنجليزية لضمان الشمولية وسهولة الوصول لكافة الفئات المتنوعة من أصحاب المصلحة.

وتشمل الطرق المختلفة للتواصل:

الإفصاحات والإعلانات	ينشر البنك الإفصاحات الهامة من خلال الإعلانات الرسمية في الصحف العربية والإنجليزية، وكذلك على الموقع الإلكتروني للبنك. وتتوفر جميع المعلومات الخاصة بالمنتجات الجديدة، والإعلانات والمعلومات المتعلقة بكافة أصحاب المصلحة في الوقت المحدد من خلال مختلف قنوات التواصل والتي تشمل المنشورات، والموقع الإلكتروني، والبريد المباشر، والبريد الإلكتروني، ووسائل الإعلام المحلية. كما تشتمل هذه الإفصاحات على سبيل المثال لا الحصر جدول اجتماع الجمعية العامة القادمة، واستمارة التوكيل، بما يتيح للمساهمين المشاركة في عملية اتخاذ القرارات.
اجتماع الجمعية العامة السنوية	تُعرض البيانات المالية الموحدة المدققة لبنك البحرين الإسلامي، إلى جانب تقارير الحوكمة والأداء على المساهمين خلال اجتماع الجمعية العامة. ووفق مبادئ الشفافية التامة تُنشر محاضر هذه الاجتماعات في الموقع الإلكتروني للبنك، بما يضمن لجميع أصحاب المصلحة الإطلاع على المناقشات والقرارات التي تم اتخاذها.
التقرير السنوي والبيانات المالية	ينشر البنك التقرير السنوي الشامل على موقعه الإلكتروني. ويشتمل هذا التقرير على البيانات المالية الكاملة للعام المالي الحالي، إلى جانب خمس سنوات سابقة على الأقل، بما يعزز الترابط والشفافية ويسهّل الوصول إلى البيانات السابقة. وفي عام ٢٠٢٠، اتبع البنك نهجًا متكاملا لإعداد التقارير، حيث بدأ في إصدار التقرير السنوي وتقرير الاستدامة وفق المعايير العالمية مثل المبادرة العالمية للتقارير (GRI)، بما يعكس التزام البنك بالاعتبارات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، ويمنح أصحاب المصلحة الفرصة للتعرف على الأداء المالي للبنك وبصمته البيئية والاجتماعية.
التقارير المالية ربع السنوية	يوفر البنك نسخًا كاملة وتفصيلية من نتائجه المالية ربع السنوية المدققة على موقعه الإلكتروني، وذلك ضمن إطار سياسة التواصل المستمر وشفافية التواصل، فضلا عن متطلبات دليل الإفصاحات العامة لمصرف البحرين المركزي. وتتوفر هذه التقارير ابتداءً من العام ٢٠٠٦، وتتيح للمساهمين والمستثمرين تتبع أداء البنك على مدار السنوات واتخاذ قرارات مدروسة على ضوء هذه التقارير.
علاقات المستثمرين	أنشأ البنك صفحة "استفسارات المستثمرين" على موقعه الإلكتروني لتسهيل التواصل المستمر، حيث يمكن للمساهمين والمحللين تقديم استفساراتهم في أي وقت. كما تتوفر بيانات الاتصال لسكرتير مجلس الإدارة بما يضمن التعامل على وجه السرعة مع أي استفسارات إضافية أو مخاوف من المساهمين. ويتم تشجيع المساهمين على الاتصال مباشرة للحصول على أي مساعدة شخصية.
الحوكمة وفق الشريعة	التزامًا بمبادئ الشريعة لإسلامية، يشتمل الموقع الإلكتروني للبنك على قسم مخصص لأحكام الشريعة الإسلامية والفتاوي، بما في ذلك نشر تقرير هيئة الرقابة الشرعية والفتاوي المتعلقة بمنتجات وخدمات البنك. ويسهم ذلك في تأكيد الشفافية بشأن العمليات المصرفية الإسلامية، فضلا عن تعزيز ثقة أصحاب المصلحة في التزام البنك بأحكام الشريعة.

إطار عمل
حوكمة الشركات (يتبع)

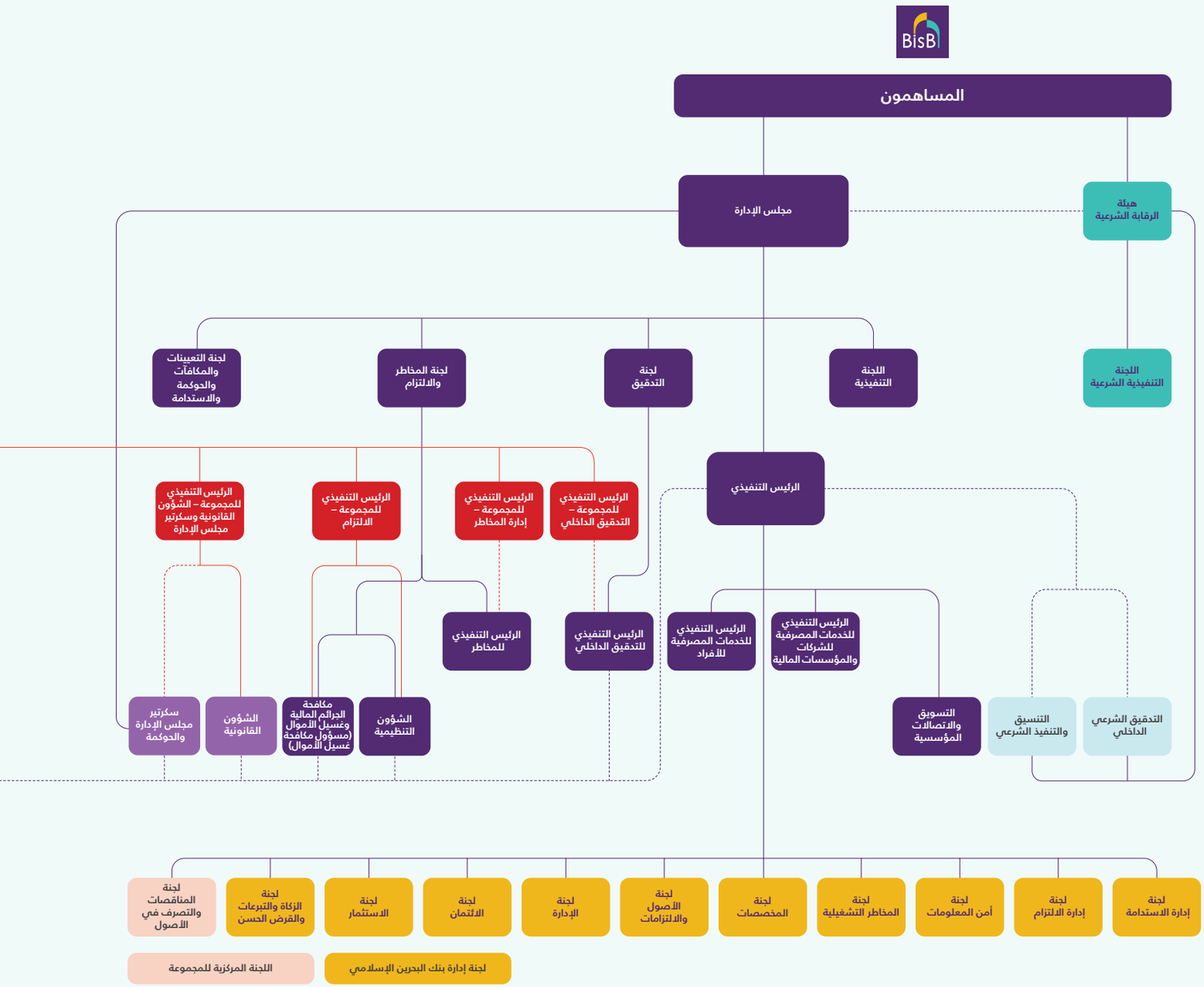

الهيكل التنظيمي وهيكل الحوكمة

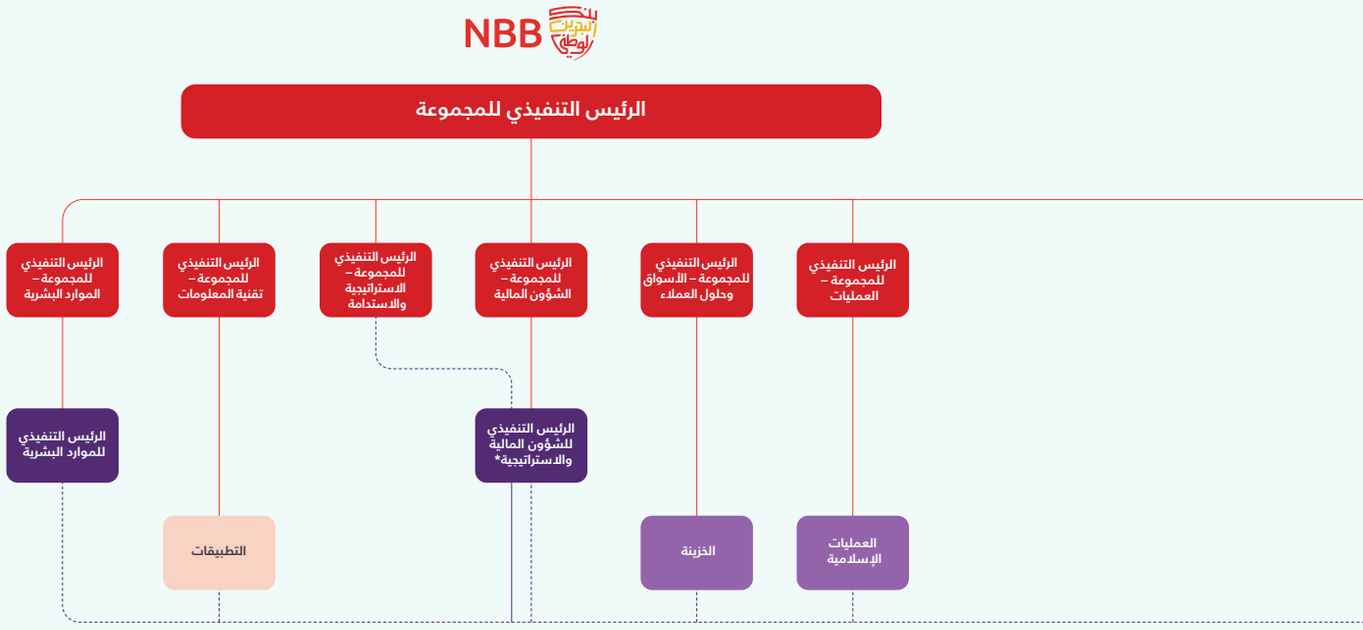

(ملاحظة: *يرفع الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والاستراتيجية تقاريره إلى الرئيس التنفيذي فيما يخص الشؤون الاستراتيجية، فضلا عن توجيه التقارير الإدارية إلى الشؤون المالية)

وظائف مجموعة بنك البحرين الوطني

وظائف بنك البحرين الإسلامي

الوظائف المركزية لبنك البحرين الإسلامي
(وفقًا لهيكل المجموعة المعتمد)

الوظائف المركزية للمجموعة
(وفقًا لهيكل المجموعة المعتمد)

مجلس الإدارة

مسؤوليات مجلس الإدارة

يخضع بنك البحرين الإسلامي لإشراف مجلس إدارة يتميز بالفعالية والتعاون والدراية الواسعة ("المجلس")، والذي يتحمل مسؤولية التوجه الاستراتيجي للبنك وأدائه وحوكمته. ويتولى المجلس قيادة البنك ضمن إطار عمل حوكمة الشركات القائم على الضوابط الحكيمة والفعالة، من خلال مفهوم " نبرة القيادة من القمّة" ، وتوجيه الإدارة التنفيذية لإنجاز أعمالها بما يخدم مصالح كل من البنك وأصحاب المصلحة.

وبدون تحديد الصلاحيات الكاملة لمجلس الإدارة، تشمل المسؤوليات الرئيسية لمجلس الإدارة ما يلي:

• الإشراف الاستراتيجي

يتولي المجلس اعتماد ومتابعة استراتيجية البنك على المدى الطويل، وخطط العمل السنوية، فضلا عن وضع الأهداف، والإشراف على تنفيذها لضمان تلبية تطلعات المساهمين ومواكبة حركة السوق.

• حوكمة المخاطر

يحدد مجلس الإدارة قدرة البنك على تحمل المخاطر عبر جميع فئات المخاطر الرئيسية، ويشرف على فعالية إطار عمل إدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية. ويشمل ذلك وضع آلية لتحديد وتقييم والحد من المخاطر وفق المتطلبات التنظيمية ومعايير الصناعة.

• السياسات والالتزام

يعتمد مجلس الإدارة كافة السياسات (بما في ذلك تلك المتعلقة بإدارة المخاطر، والالتزام، والرقابة الداخلية، وحوكمة الشركات)، ويراجعها بشكل دوري لضمان مواكبتها للتطورات القانونية والتنظيمية والتشغيلية.

• الإشراف على الشؤون المالية

يضطلع مجلس الإدارة بمسؤولية حماية نزاهة البيانات المالية للبنك. ويتولى مراجعة واعتماد البيانات المالية المرحلية والسنوية وفق المعايير المحاسبية المعمول بها، بما في معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS).

ولتنفيذ مهامه على أكمل وجه، يحرص مجلس الإدارة على تحقيق مصالح جميع أصحاب المصلحة، بما فيهم المساهمين، والمودعين، والجهات التنظيمية، والموظفين، والمجتمع ا . ويعد أعضاء المجلس بمثابة أمناء على البنك، ويتعين عليهم التحلي بالنزاهة والولاء وبذل العناية الواجبة في أداء مهامهم. وفق قانون الشركات التجارية في البحرين، يتحمل أعضاء مجلس الإدارة والأفراد الذين يشغلون مناصب إدارية فعلية المسؤولية الشخصية عن أي ضرر قد ينشأ بسبب الإهمال، أو سوء الإدارة، أو مخالفة القانون أو الوثائق التأسيسية للبنك.

يعمل المجلس وفق الميثاق الرسمي لمجلس الإدارة الذي يحدد مسؤولياته، ومسؤوليات الإدارة التنفيذية، مما يضمن وضوح الصلاحيات ويحول دون تركز عملية اتخاذ القرار. وبالرغم من إمكانية تفويض بعض المسؤوليات إلى اللجان التابعة للمجلس أو إلى الإدارة، إلا أن مجلس الإدارة يظل المسؤول النهائي عن عمليات الإشراف على شؤون البنك وضمان التنفيذ السليم للصلاحيات التي تم تفويضها. ويتولى مجلس الإدارة حماية أصول وسمعة البنك، ويتعين عليه توظيف مهاراته ونزاهته وحسن تقديره لتعزيز مصالح البنك وأصحاب المصلحة على المدى الطويل.

قيادة مجلس الإدارة

يؤدي رئيس مجلس الإدارة دورًا محوريًا في توجيه عملية اتخاذ القرارات، والإشراف على أداء الإدارة التنفيذية. كما يحرص

على ترسيخ ثقافة مؤسسية قائمة على الحوار المفتوح، والتحديات البناءة، والمساءلة الجماعية داخل المجلس، وذلك بما يتوافق مع أفضل ممارسات الحوكمة. بالإضافة إلى ذلك، يحافظ رئيس المجلس على التواصل المستمر مع مساهمي البنك، وضمان تمثيل وجهات نظرهم أمام المجلس والحفاظ على مصالحهم. ويقدم نائب رئيس مجلس الإدارة الدعم لرئيس المجلس في إنجاز مهامه، والتصرف نيابة عنه إذا لزم الأمر، مما يحافظ على استمرارية القيادة وضمان الحوكمة السليمة.

تشكيل مجلس الإدارة

العضو	المنصب	تاريخ الانتخاب/ التعيين لأول مرة	الفترة
السيد زيد خالد عبدالرحمن	عضو غير تنفيذي	٢٤ أبريل ٢٠٢٤	الأولى
السيد عثمان أحمد	عضو تنفيذي	١١ يناير ٢٠٢٣	الأولى
السيد محمد عبدالرحمن بوجيري	عضو مستقل	٢٤ مارس ٢٠٢٥	الأولى
السيد محمد عبدالله نورالدين	عضو غير تنفيذي	٢١ مارس ٢٠١٩	الثالثة
السيد خالد عبد العزيز الجاسم	عضو مستقل	٢١ مارس ٢٠١٩	الثالثة
السيد مروان خالد طبارة	عضو مستقل	٢١ مارس ٢٠١٩	الثالثة
السيد ناصر محمد الحمد**	عضو مستقل	٢٤ مارس ٢٠٢٥	الأولى
السيد علي إحسان عباس	عضو تنفيذي	٢ يونيو ٢٠٢٤	الأولى
السيدة رنا عبدالعزيز قمبر	عضو تنفيذي	٢٢ مايو ٢٠٢٣	الأولى
السيد هشام سعيد الكردي***	عضو تنفيذي	٢ يونيو ٢٠٢٤	الأولى

*** تمثل النساء ١١,١٪ من أعضاء مجلس الإدارة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.**

** بدلاً من السيد صقر عبدالمحسن السجاري.

*** استقال في ١٧ أغسطس ٢٠٢٥

تتوفر المعلومات التفصيلية عن أعضاء مجلس الإدارة على موقع البنك الإلكتروني.

مدة عضوية مجلس الإدارة وعملية الانتخاب

وفق المتطلبات التنظيمية، تم تعيين مجلس الإدارة الحالي لمدة عضوية تمتد لثلاث سنوات تبدأ في مارس ٢٠٢٥، وتنتهي في مارس ٢٠٢٨. ويتعين على المساهمين الذين يملكون ١٠٪ أو أكثر من أسهم رأس المال تعيين ممثلين لهم في مجلس الإدارة بشكل تناسبي مع عدد أعضاء المجلس. ويجرى اقتراع سري في الجمعية العامة العادية لانتخاب بقية أعضاء المجلس، ويتولى مجلس الإدارة بالإضافة لما سبق انتخاب رئيس مجلس الإدارة ونائب رئيس مجلس الإدارة لفترة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وذلك من خلال إجراء اقتراع سري أيضًا. وتخضع جميع تعيينات أعضاء مجلس الإدارة (أو أي استبدال لاحق خلال مدة العضوية) لموافقة مصرف البحرين المركزي، مع مراعاة استيفاء معايير الكفاءة والملاءة الصادرة من مصرف البحرين المكزي، بما يشمل توفر النزاهة والكفاءة والخبرة.

مجلس الإدارة (يتبع)

البرنامج التعريفي والتدريبي

يحرص البنك على تزويد أعضاء المجلس الجدد بالمعرفة اللازمة لإنجاز مهامهم بفعالية. ويقدم البنك برنامجًا تعريفيًا لأعضاء مجلس الإدارة الجدد المعينين و/أو المنتخبين، ويشمل ذلك عروضًا توضيحية من قبل موظفي الإدارة التنفيذية للبنك حول الخطط الإستراتيجية، وبرنامج العمل، والأداء المالي، وإدارة المخاطر، وإطار عمل الرقابة الداخلية، والسياسات الرئيسية (بما في ذلك ميثاق قواعد السلوك المهني وسياسة حوكمة الشركات). كما يتعرف الأعضاء الجدد على مسؤولياتهم القانونية، ومتطلبات الحوكمة، مع استعراض العمليات التشغيلية للبنك والهيكل التنظيمي. ووفق دليل الرقابة عالية المستوى الصادر من مصرف البحرين المركزي، يستهدف هذا البرنامج التعريفي تسهيل اندماج الأعضاء الجدد في المجلس وتنفيذ مهامهم على أكمل وجه. وخلال العام ٢٠٢٥، تم تنظيم العديد من الجلسات التعريفية لأعضاء مجلس الإدارة الجدد الذين تم انتخابهم لدورة العضوية الجديدة، مع ترتيب جولات للدوائر الرئيسية في البنك. وبالإضافة إلى البرنامج التعريفي، يحرص مجلس الإدارة على تقديم البرامج التدريبية باستمرار وضمان التطور المهني لأعضائه. وتسهم مثل هذه الجهود في تعزيز قدرة المجلس على مواكبة القضايا المستجدة وترقية مفهوم الحوكمة.

إنهاء عضوية مجلس الإدارة

يجوز إنهاء عضوية أعضاء مجلس الإدارة في الحالات التالية:

١. إذا عجز العضو عن حضور أربعة اجتماعات متتالية للمجلس في سنة واحدة بدون عذر مشروع.

٢. إذا تقدم باستقالته كتابيًا، أو فقد أهليته في تلبية متطلبات " الكفاءة والملاءة" الصادرة من مصرف البحرين المركزي، بما في ذلك النزاهة، والملاءة المالية، والكفاءة.

٣. إذا خالف شروط العضوية بتولي نشاط آخر ينافس البنك أو يُلحق به ضررًا فعليًا.

٤. إذا تقدم المساهم الذي رشحه بطلب استبعاده.

٥. لم يعد المساهم الذي عينه مساهمًا أو فقد الحد الأدنى البالغ ١٠٪ من رأس المال المساهم اللازم لتعيين ممثل في مجلس الإدارة.

٦. إذا تم تعيينه أو انتخابه بما يخالف قواعد وقوانين مصرف البحرين المركزي و/أو قانون الشركات التجارية في البحرين.

٧. إذا لم يلتزم بسياسات مجلس الإدارة، بما في ذلك عجزه عن استكمال البرامج التدريبية الإلزامية، أو رفض الكشف عن المعلومات اللازمة لإعادة تقييمه وفق معيار "الكفاءة والملاءة".

٨. أسباب الإنهاء المنصوص عليها صراحة في النظام الأساسي للبنك.

الأعضاء المستقلون

تعد مهام أعضاء مجلس الإدارة المستقلين جزءًا لا يتجزأ من هيكل الحوكمة في البنك. ويتلزم بنك البحرين الإسلامي التزامًا صارمًا بتعريف العضو المستقل باعتباره هو عضو مجلس إدارة لا يرتبط بأي علاقة جوهرية مع البنك قد تؤثر على استقلالية قراراته . ويشمل ذلك عدم وجود أي معاملات مالية ذات قيمة أو علاقات

عمل مع البنك، فيما عدا مكافآت أعضاء مجلس الإدارة. ويضم مجلس الإدارة أعضاء مستقلين مؤهلين وفق هذه المعايير. كما يضطلع هؤلاء الأعضاء بدور هام في الرقابة المحايدة، ومساءلة الإدارة، و مناهضة قراراتها عند الضرورة، بما يُسهم في ترسيخ بيئة حوكمة قوية وشفافة.

اجتماعات وحضور أعضاء مجلس الإدارة

يعقد مجلس الإدارة اجتماعاته بانتظام وبما لا يقل عن أربع مرات في السنة (ربع سنوي)، وفق متطلبات مصرف البحرين المركزي. وفي العام ٢٠٢٥، عقد المجلس ستة اجتماعات، حسب ما اقتضته الحاجة إلى مناقشة أمور هامة. وتُعقد الاجتماعات وفق جدول أعمال منظم ويتم توزيع المستندات المتعلقة ببنود الاجتماع مسبقًا لتتيح لأعضاء المجلس اتخاذ قرارات مدروسة بعناية. وقد بلغت نسبة حضور اجتماعات المجلس معدلات عالية في العام ٢٠٢٥، حيث حضر كافة الأعضاء جميع الاجتماعات سواء شخصيًا أو عبر التقنيات المرئية.

الحد الأدنى لعدد الإجتماعات المطلوبة	٤
إجمالي عدد الاجتماعات	٦

الأعضاء	١٦ فبراير ٢٠٢٥	٢٤ مارس ٢٠٢٥	٦ مايو ٢٠٢٥	٥ أغسطس ٢٠٢٥	٤ نوفمبر ٢٠٢٥	٨ ديسمبر ٢٠٢٥	نسبة الحضور
السيد زيد عبدالرحمن	👥	👥	👥	👥	👥	👥	١٠٠٪
السيد عثمان أحمد	📞	👥	👥	👥	👥	👥	١٠٠٪
السيد محمد بوجيري	لا يشغل المنصب في ذلك الوقت	👥	👥	👥	👥	👥	١٠٠٪
السيد محمد نورالدين	👥	👥	👥	👥	👥	👥	١٠٠٪
السيد خالد الجاسم	👥	👥	👥	📞	📞	👥	١٠٠٪
السيد مروان طبارة	👥	👥	👥	👥	👥	👥	١٠٠٪
السيد ناصر الحمد	لا يشغل المنصب في ذلك الوقت	📞	👥	👥	👥	👥	١٠٠٪
السيد علي إحسان	👥	👥	👥	👥	👥	📞	١٠٠٪
السيدة رنا قمبر	👥	👥	👥	👥	👥	👥	١٠٠٪
السيد هشام الكردي*	👥	👥	👥	📞	غ/م	غ/م	غ/م
السيد محسن رحيم*	👥	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م
السيد صقر السجاري*	👥	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م

* لم يعد عضوًا في المجلس

👥 : الحضور شخصيًا
📞 : الحضور افتراضيًا

مجلس الإدارة (يتبع)

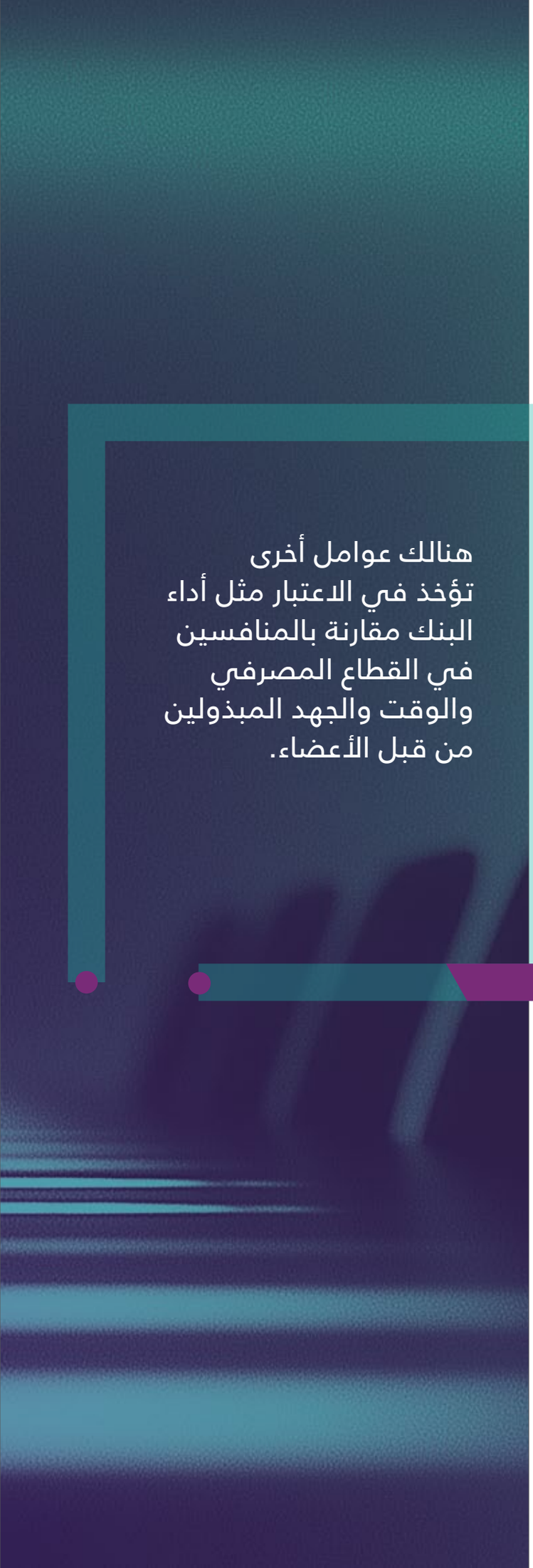

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وأتعاب حضور الجلسات

يتم تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة على أساس عادل يتسم بالشفافية، ويتوافق مع أطر العمل التنظيمية والقانونية. ويتقاضى أعضاء مجلس الإدارة مكافأة سنوية حسب موافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العامة العادية. وعلى الرغم من أن مبلغ المكافأة لا يرتبط ارتباطًا مباشرًا بأداء البنك، إلا أن هنالك عوامل أخرى تؤخذ في الاعتبار مثل أداء البنك مقارنة بالمنافسين في القطاع المصرفي والوقت والجهد المبذولين من قبل الأعضاء. بالإضافة إلى ذلك تُدفع أتعاب حضور الجلسات للأعضاء الذين يحضرون اجتماعات مختلف اللجان الفرعية لمجلس الإدارة، وذلك تقديرًا لوقتهم ومسؤولياتهم. ويحق لأعضاء مجلس الإدارة غير المقيمين الحصول على مصاريف السفر أيضًا عند حضور اجتماعات في البحرين. (يتوفر المزيد من التفاصيل حول المكافآت المدفوعة لمجلس الإدارة وكذلك الإدارة العليا للبنك لعام ٢٠٢٥، بما في ذلك المكافآت الثابتة والمتغيرة في قسم الافصاحات عن المكافآت).

هنالك عوامل أخرى تؤخذ في الاعتبار مثل أداء البنك مقارنة بالمنافسين في القطاع المصرفي والوقت والجهد المبذولين من قبل الأعضاء.

لجان مجلس الإدارة

لمساعدة مجلس الإدارة على إنجاز مهامه، شكل المجلس العديد من اللجان الفرعية للإشراف على عمليات البنك، وتسهيل عملية اتخاذ القرار. وتتيح هذه اللجان الإشراف بشكل أكثر تركيزًا على شؤون البنك وضمان الدراسة المستفيضة للتوصيات الخاصة بأمور معينة قبل رفعها إلى مجلس الإدارة للحصول على موافقته. وبالرغم من تفويض بعض المسؤوليات إلى هذه اللجان، إلا أن مجلس الإدارة يظل المسؤول النهائي عن جميع القرارات. وخلال العام ٢٠٢٥، لم تظهر أي أمور جوهرية تتعلق بعمل هذه اللجان.

تعمل كل لجنة وفق ميثاق رسمي معتمد من مجلس الإدارة يحدد المهام، والمسؤوليات، وتشكيل اللجنة، والنصاب القانوني، وعدد مرات الاجتماعات، والوصول إلى الموارد الداخلية والخارجية. وقد تمت مراجعة هذه المواثيق وتحديثها خلال العام ٢٠٢٥، بحيث تعكس التطورات التنظيمية بما في ذلك آخر المستجدات بشأن دليل "متطلبات الكفاءة والملاءة".

وخلال العام ٢٠٢٥، لم يتم تشكيل أي لجنة جديدة تابعة لمجلس الإدارة. وتعمل جميع اللجان الحالية بفعالية ضمن إطار مسؤولياتها دون أي معوقات جوهرية تتعلق بعمل هذه اللجان. ويحتفظ مجلس الإدارة بالحق في تعديل هيكل اللجان وتدوير عضوية أو رئاسة أي لجنة لضمان استمرار فعاليتها وتنوع وجهات النظر.

لجان مجلس الإدارة في العام ٢٠٢٥ هي:

- اللجنة التنفيذية
- لجنة التدقيق
- لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة
- لجنة المخاطر والالتزام

اللجنة التنفيذية

تساعد اللجنة التنفيذية مجلس الإدارة في مراجعة واعتماد طلبات التمويل، والاستثمارات، وغيرها من الأمور التي تقع ضمن حدود الصلاحيات التي منحها المجلس. وتعمل اللجنة بالنيابة عن المجلس في اتخاذ القرارات الطارئة المتعلقة بالائتمان والمبادرات الاستراتيجية ضمن حدود معينة. وتتضمن مسؤوليات اللجنة الإشراف على مركز الأصول والخصم في البنك، والتعرضات الائتمانية، والمحفظة الاستثمارية للتأكد من أنها تتوافق مع الاستراتيجية المعتمدة من المجلس ومع قدرة البنك على تحمل المخاطر. ويتم رفع القضايا التي لا تندرج ضمن صلاحيات اللجنة التنفيذية أو المسائل ذات الأهمية الكبيرة إلى مجلس الإدارة مع التوصيات اللازمة. ومن خلال تعامل اللجنة التنفيذية مع هذه القرارات التشغيلية، فإنها تتيح لمجلس الإدارة التركيز أكثر على الاستراتيجيات العليا.

تشكيل اللجنة: تتكون اللجنة التنفيذية من أعضاء مجلس الإدارة، وقد عقدت اجتماعات دورية خلال العام ٢٠٢٥.

لجان مجلس الإدارة (يتبع)

اجتماعات وحضور اللجنة التنفيذية

الحد الأدنى لعدد الإجتماعات المطلوبة	٤

إجمالي عدد الاجتماعات	٥

الأعضاء	٢٠ يناير ٢٠٢٥	١٤ أبريل ٢٠٢٥	٢٢ يونيو ٢٠٢٥	٢٢ سبتمبر ٢٠٢٥	٢٤ نوفمبر ٢٠٢٥	نسبة الحضور
السيد عثمان أحمد	👥	👥	👥	👥	👥	١٠٠٪
السيد محمد بوجيري	غ/م	👥	👥	👥	👥	١٠٠٪
السيد محمد نورالدين	غ/م	👥	👥	📞	📞	١٠٠٪
السيد هشام الكردي*	👥	👥	👥	استقال	استقال	

* بدلاً من السيد محسن رحيم

👥 : الحضور شخصيًا
📞 : الحضور افتراضيًا

لجنة التدقيق

تساعد اللجنة التنفيذية مجلس الإدارة في الإشراف على نزاهة عملية إعداد التقارير المالية، والرقابة الداخلية، ووظائف التدقيق. وتتولى اللجنة مراجعة البيانات الفصلية والسنوية قبل اعتمادها من قبل مجلس الإدارة، لتضمن توافقها مع المعايير المحاسبية ذات الصلة (AAOIFI وIFRS) والمتطلبات التنظيمية للإفصاحات. كما تتابع اللجنة أداء واستقلالية كل من المدققين الداخليين والخارجيين. وتدار وظيفة التدقيق الداخلي بشكل مستقل، بحيث ترفع تقاريرها للجنة التدقيق من الناحية الوظيفية، وإلى الرئيس التنفيذي من الناحية الإدارية، مع متابعة أداء أنظمة الرقابة الداخلية في البنك.

كما تراجع اللجنة إجراءات التعيينات، وإعادة التعيينات، وأداء المدققين الخارجيين، بما في ذلك استقلاليتهم والخدمات المقدمة التي لا تتعلق بالتدقيق. ولأداء مهامها، تعقد لجنة التدقيق اجتماعات مستقلة مع المدققين الخارجيين، وتتابع تجاوب الإدارة مع نتائج عمليات التدقيق.

تشكيل اللجنة: تتكون لجنة التدقيق من ثلاثة أعضاء على الأقل، على أن تكون الأغلبية من الأعضاء المستقلين الذين يملكون خبرات مالية واسعة ومتخصصة، وفق معايير الحوكمة لمصرف البحرين المركزي.

اجتماعات وحضور لجنة التدقيق

الحد الأدنى لعدد الإجتماعات المطلوبة	٤

إجمالي عدد الاجتماعات	٧

الأعضاء	٦ فبراير ٢٠٢٥	٤ مايو ٢٠٢٥	١٨ مايو ٢٠٢٥	٤ أغسطس ٢٠٢٥	٥ أكتوبر ٢٠٢٥	٢ نوفمبر ٢٠٢٥	٣ ديسمبر ٢٠٢٥	نسبة الحضور
السيد خالد الجاسم	👥	👥	👥	📞	👥	👥	👥	١٠٠٪
السيدة رنا قمبر*	غ/م	👥	👥	👥	📞	👥	👥	١٠٠٪
السيد ناصر الحمد**	غ/م	👥	📞	👥	لم يحضر	👥	📞	٨٣٪

* بدلاً من السيد على إحسان.
** بدلاً من السيد صقر السجاري.

👥 : الحضور شخصيًا
📞 : الحضور افتراضيًا

لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة

هي لجنة مكلفة بمساعدة مجلس الإدارة في تعيين وتوظيف ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا، والإشراف على تطوير الحوكمة، وبحث الأمور المتعلقة بالاستدامة. يتم اعتماد هيكل هذه اللجنة من قبل مصرف البحرين المركزي، وتتولى إنجاز المسؤوليات التالية دون حصر:

- التعيينات والإحلال الوظيفي: تساعد اللجنة مجلس الإدارة في التعيينات الخاصة بأعضاء المجلس والإدارة التنفيذية العليا، بما في ذلك الرئيس التنفيذي، والرئيس التنفيذي للشؤون المالية والاستراتيجية باستثناء المناصب التي تنطوي على وظائف إشرافية مستقلة (مثل رؤساء المخاطر والالتزام والتدقيق والذين يتم تعيينهم من قبل لجان مجلس الإدارة ذات الصلة). وتتولى اللجنة أيضًا تقييم المرشحين وفق معايير " الكفاءة والملاءة" الصادرة من مصرف البحرين المركزي، والتأكد من أن البنك لديه فريق قيادي متوازن ومؤهل. كما تشرف على عمليات الإحلال الوظيفي المتعلقة بأعضاء المجلس والإدارة العليا، إلى جانب الإشراف على البرنامج التعريفي لأعضاء المجلس، وضمان تطورهم المستمر.

- سياسة المكافآت: تقدم لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة توصيات تتعلق بالمكافآت الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة، والإدارة العليا، والمسؤولين عن المخاطر، مما يضمن تعزيز مبادئ العدل والالتزام بمتطلبات مصرف البحرين المركزي، والتوافق مع استراتيجية البنك وأهدافه على المدى الطويل، وأدائه، وقدرته على تحمل المخاطر. ويتم الأخذ في الاعتبار أداء أعضاء المجلس وحضورهم الاجتماعات في التوصيات الخاصة بالمكافآت السنوية، وفق المادة ١٨٨ من قانون الشركات التجارية.

لجان مجلس الإدارة (يتبع)

- الإشراف على الحوكمة: تتولى اللجنة المراجعة والتوصية بتطوير هيكل الحوكمة في البنك، وسياساته، ومواثيقه بما يتوافق مع التغيرات التنظيمية وأفضل الممارسات. كما تشرف على الإعداد والإفصاح عن التقرير السنوي لحوكمة الشركات. وفي العام ٢٠٢٥، قام البنك بتحديث سياسة حوكمة الشركات لترسيخ الحوكمة المسؤولة التي تتميز بالشفافية، مع توضيح الصلاحيات ومتطلبات الاستقلالية والإفصاحات تحت إشراف ومتابعة مجلس الإدارة، بما يتوافق مع متطلبات مصرف البحرين المركزي، وزارة الصناعة والتجارة، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وقانون حوكمة الشركات في البحرين.

- الاستدامة والممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات: في إطار التزام بنك البحرين الإسلامي بتحقيق الاستدامة، يتضمن إطار عمل لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة مسؤولية الإشراف على تنفيذ السياسات وبرامج عمل الاستدامة أيضًا على مستوى مجلس الإدارة. ويتعين على اللجنة التأكد من دمج المبادئ البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات في استراتيجية البنك وإدارة المخاطر، وكذلك توافق ممارسات البنك مع الرؤية الاقتصادية للبحرين ٢٠٣٠، وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. وتراجع اللجنة مبادرات وإفصاحات الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، وتعزيز الوعي بقضايا الاستدامة في البنك والمجتمع عامةً.

تشكيل اللجنة: تتكون لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة من ثلاثة أعضاء على الأقل، ممن يمتلكون خبرات متخصصة في الأمور الخاصة بالتعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة.

اجتماعات وحضور لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة

الحد الأدنى لعدد الإجتماعات المطلوبة	٢
إجمالي عدد الاجتماعات	٤

الأعضاء	٢ فبراير ٢٠٢٥	١٢ فبراير ٢٠٢٥	٢ يوليو ٢٠٢٥	٢٧ نوفمبر ٢٠٢٥	نسبة الحضور
السيد زيد خالد عبدالرحمن	👥	📞	👥	👥	١٠٠٪
السيد عثمان أحمد	👥	👥	👥	👥	١٠٠٪
السيد مروان خالد طبارة	👥	👥	👥	👥	١٠٠٪
السيد ناصر محمد الحمد*	غ/م	غ/م	👥	📞	١٠٠٪

* بدلاً من السيد محمد نورالدين.

👥: الحضور شخصيًا
📞: الحضور افتراضيًا

لجنة المخاطر والالتزام

تضطلع لجنة المخاطر والالتزام بمسؤولية الإشراف على أعمال المخاطر والالتزام في البنك عبر جميع فئات المخاطر، ويشمل ذلك مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والسمعة وأمن المعلومات، فضلا عن المخاطر التشغيلية، ومخاطر عدم الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، والمخاطر عن عدم الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها. كما تتولى اللجنة مراجعة بيان مقدرة البنك على تحمل المخاطر وتقديم توصيات بشأنه إلى مجلس الإدارة مع ضمان التوافق مع الأهداف الاستراتيجية من حيث الكمية والنوعية. وتعتمد اللجنة أيضًا السياسات وأطر العمل المرتبطة بالمخاطر، بما في ذلك تلك المتعلقة بكفاية رأس المال، والسيولة، ومخاطر السمعة، واللوائح التنظيمية، والمخاطر الشرعية. ويتعين على لجنة المخاطر والالتزام أيضًا التأكد من أن المبادرات الجوهرية التي يطلقها البنك، مثل الموافقات على المنتجات الجديدة، تخضع للمراجعة من حيث المخاطر والالتزام قبل التنفيذ.

تتلقى لجنة الالتزام والمخاطر التقارير الدورية من الرئيس التنفيذي للمخاطر، والرئيس التنفيذي للالتزام، واللذين يرفعان تقاريرهما مباشرة إلى اللجنة. كما تتابع استقلالية وأداء وكفاية موارد وظيفتي المخاطر والالتزام، وتقديم توصياتها إلى مجلس الإدارة فيما يتعلق بالتعيين أو انهاء الخدمة، مع إخطار الجهات التنظيمية.

وتشرف اللجنة أيضًا على التزام البنك بالمتطلبات القانونية والتنظيمية، والسياسات الداخلية، والمعايير الأخلاقية. كما تتأكد من تجاوب البنك مع الاختبارات الرقابية والملاحظات القانونية وتتابع عملية اتخاذ الإجراءات التصحيحية. ويتعين على اللجنة التأكد من تطبيق ثقافة المخاطر لدى البنك، وبروتوكولات التصعيد، ومؤشرات التنبيه المبكر في جميع أنحاء المؤسسة. وتقوم اللجنة بتصعيد المخاطر الجوهرية أو القضايا المتعلقة بالالتزام عند الضرورة.

تشكيل اللجنة: تتكون لجنة المخاطر والالتزام من ثلاثة أعضاء على الأقل، على أن تكون الأغلبية من الأعضاء المستقلين، وذلك وفق معايير الحوكمة من مصرف البحرين المركزي. ويترأس اللجنة عضو مستقل لا يترأس في نفس الفترة أي لجنة أخرى من لجان المجلس. لا يُسمح للإدارة التنفيذية، بما فيهم الرئيس التنفيذي، الانضمام إلى عضوية هذه اللجنة للحفاظ على الاستقلالية.

لجان مجلس الإدارة (يتبع)

اجتماعات وحضور لجنة المخاطر والالتزام

الحد الأدنى لعدد الإجتماعات المطلوبة	٤	إجمالي عدد الاجتماعات	١٠

الأعضاء	٢١ يناير ٢٠٢٥	٦ فبراير ٢٠٢٥	١١ مارس ٢٠٢٥	١٨ مارس ٢٠٢٥	١٥ مايو ٢٠٢٥	١٦ يونيو ٢٠٢٥	٣ يوليو ٢٠٢٥	٢٨ سبتمبر ٢٠٢٥	١٦ نوفمبر ٢٠٢٥	٩ ديسمبر ٢٠٢٥	نسبة الحضور
السيد مروان طبارة	👥	👥	👥	👥	👥	👥	👥	👥	👥	👥	١٠٠٪
السيد خالد الجاسم	👥	👥	👥	👥	👥	👥	👥	👥	👥	👥	١٠٠٪
السيد علي إحسان	👥	👥	👥	👥	📞	👥	👥	📞	👥	📞	١٠٠٪
السيد محمد نورالدين*	👥	👥	👥	👥	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م
السيدة رنا قمبر*	👥	👥	👥	👥	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م	غ/م

* لم يعد عضواً / عضوة اعتباراً من ١٥ مايو ٢٠٢٥.

👥 : الحضور شخصيًا
📞 : الحضور افتراضيًا

تقييم مجلس الإدارة ولجانه

أجري تقييم الأداء لأعضاء مجلس الإدارة للعام ٢٠٢٥ من خلال استكمال نموذج استبيان يغطي أداء مجلس الإدارة، ولجانه، وكل عضو من أعضائه وفقًا للتفويضات الخاصة بكل لجنة من لجانه والمتطلبات التنظيمية السارية. ويتم تقييم هيكل مجلس الإدارة، وتشكيله، وعملياته، ومهامه، ومسؤولياته، فضلا عن فعالية اللجنة، والأداء الفردي، باستخدام مجموعة من التصنيفات الكمية والملاحظات المفتوحة. وتشرف لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة على عملية التقييم مع توزيع الاستبيان على جميع أعضاء مجلس الإدارة، ثم تجميع الردود وتحليلها ومراجعتها.

وتشير النتائج إلى الأداء القوي المتناسق لمجلس الإدارة ولجانه، كما تحدد بعض المجالات التي تحتاج إلى التحسين المستمر لتعزيز فعالية عمليات الإشراف واتخاذ القرارات. وقد جاءت نتائج التقييم لتؤكد فعالية ديناميكيات المجلس ولجانه، مع إظهار أعضاء مجلس الإدارة جاهزيتهم ومشاركتهم المثمرة التي تدعم عملية اتخاذ القرار، مع مستويات عالية من حضور اجتماعات المجلس واللجان خلال العام.

تشير النتائج إلى الأداء القوي المتناسق لمجلس الإدارة ولجانه، كما تحدد بعض المجالات التي تحتاج إلى التحسين المستمر لتعزيز فعالية عمليات الإشراف واتخاذ القرارات.

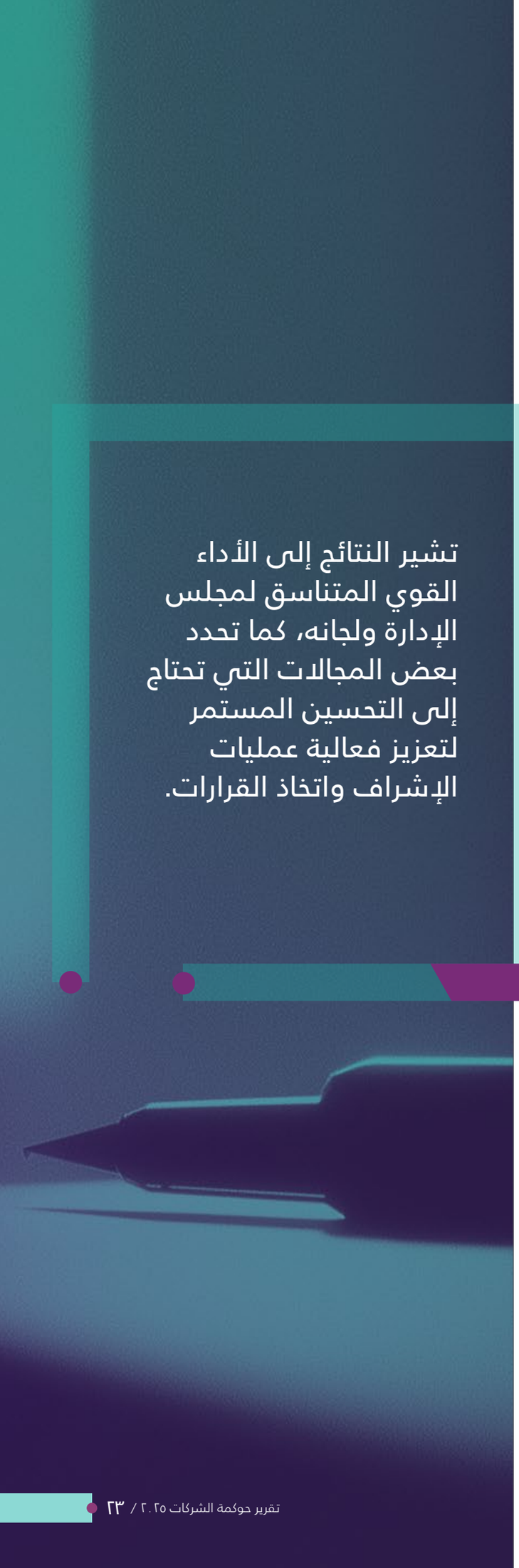

هيئة الرقابة الشرعية

باعتباره مصرفًا إسلاميًا، يولي بنك البحرين الإسلامي أهمية كبيرة للحوكمة الشرعية لضمان توافق جميع المنتجات والعمليات للمبادئ الإسلامية. وتعد هيئة الرقابة الشرعية جهة مستقلة ذات مرجعية شرعية تشرف على التزام البنك بأحكام الشريعة الإسلامية، وتقدم المشورة حول الأمور التي تتعلق بالقواعد الشرعية. تتكون هيئة الرقابة الشرعية من نخبة من علماء الشريعة البارزين (بحد أدنى ثلاثة أعضاء وفقًا لتعليمات مصرف البحرين المركزي)، ويتم تعيينهم من قبل المساهمين في الجمعية العامة العادية بناءً على توصية مجلس الإدارة. ويشغل أعضاء هيئة الرقابة الشرعية فترات عضوية قابلة للتجديد، ويتمتعون بخبرات متخصصة في الفقه الإسلامي (فقه المعاملات) والتمويل.

ويتمثل الدور الرئيسي لهيئة الرقابة الشرعية في تقديم المشورة للبنك بخصوص أي شأن ذو طابع شرعي وضمان التزام البنك بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. كما تراجع الهيئة وتعتمد كافة المنتجات والمعاملات والعقود الجديد للبنك من وجهة نظر شرعية. كما تُصدر الفتاوي والأحكام بشأن المنتجات، فضلا عن الرد على أي استفسارات تتعلق بعمليات البنك. وتشرف الهيئة أيضًا على حساب ودفع الزكاة، ومراقبة عمليات صرف أي دخل غير جائز لأغراض خيرية. وفي العام ٢٠٢٥، قدمت الهيئة التوجيه والإرشاد حول العديد من المنتجات المصرفية الرقمية لضمان توافقها مع المبادئ الإسلامية، مؤكدة دورها الأساسي في تطوير المنتجات. تتوفر السيّر الذاتية لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية في الموقع الإلكتروني للبنك.

كما أنشأت هيئة الرقابة الشرعية قسمًا للتنسيق والتنفيذ الشرعي للتأكد من التزام البنك بالمعايير والضوابط الشرعية عبرعمليات المراجعة الشرعية، هذا بالإضافة إلى الاضطلاع بدور أمانة سر الهيئة. كما أسست الهيئة

أيضًا دائرة التدقيق الشرعي الداخلي المستقل وتصدر تقاريرها حيال أي تجاوزات ذات طابع شرعي.

اجتماعات وحضور هيئة الرقابة الشرعية

الحد الأدنى لعدد الإجتماعات المطلوبة	٤	إجمالي عدد الاجتماعات	٥

الأعضاء	٣ مارس ٢٠٢٥	٣ مايو ٢٠٢٥	١٩ أكتوبر ٢٠٢٥	٤ نوفمبر ٢٠٢٥	٤ ديسمبر ٢٠٢٥	نسبة الحضور
الشيخ الدكتور عبداللطيف آل محمود رئيس هيئة الرقابة الشرعية	👥	👥	لم يحضر	📞	📞	٨٣٪
الشيخ الدكتور نظام يعقوبي نائب رئيس الهيئة	👥	📞	📞	👥	📞	١٠٠٪
الشيخ محمد الجفيري عضو الهيئة	👥	👥	📞	👥	📞	١٠٠٪
الشيخ عدنان القطان عضو الهيئة	👥	👥	📞	👥	📞	١٠٠٪

👥 : الحضور شخصيًا
📞 : الحضور افتراضيًا

الإدارة التنفيذية

يتألف فريق الإدارة التنفيذية في بنك البحرين الإسلامي من نخبة من المحترفين ذوي الخبرة الواسعة والتفاني الملحوظ،ملتزمين بأعلى معايير الحوكمة المؤسسية والتميز التشغيلي. ويتولى فريق الإدارة التنفيذية تطبيق الاستراتيجية والسياسات المعتمدة من مجلس الإدارة. كما تضطلع بمسؤولية إدارة أعمال البنك لتحقيق الربحية مع ضمان التزامه بحدود المخاطر ومعايير الرقابة الداخلية. ويعد الرئيس التنفيذي على وجه الخصوص مسؤولا أمام مجلس الإدارة عن الأداء الكلي للبنك، وعن معايير الحوكمة والمخاطر المحددة من قبل المجلس. وفي العام ٢٠٢٥، نجح فريق الإدارة التنفيذية في بنك البحرين الإسلامي في تنفيذ المبادرات الاستراتيجية بنجاح، بما في ذلك تحسين الخدمات المصرفية الرقمية وتنمية قطاعات الأعمال الأساسية، تحت إشراف مجلس الإدارة ولجانه. فيما يلي نظرة عامة على فريق الإدارة التنفيذية الموقر لدينا:

الاسم والمنصب	الخبرة بالسنوات	المؤهل
فاطمة موسى العلوي الرئيس التنفيذي	٢٧	• برنامج هارفرد لإعداد القادة، كلية الأعمال، بوسطن، الولايات المتحدة الأمريكية. • استكمال برنامج آيفي لتأهيل القيادات المصرفية. • برنامج داردن لتطوير القادة، كلية الأعمال، جامعة فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية. • شهادة إدارة المشاريع مع مرتبة الشرف، جامعة بوسطن، ماساتشوستس، الولايات المتحدة الأمريكية. • برنامج القادة، جامعة كاليفورنيا، سانتا كروز، كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية. • ماجستير مع مرتبة الشرف في إدارة الأعمال التنفيذية (تخصص الأعمال المصرفية والمالية)، جامعة البحرين. • بكالوريوس الأعمال والإدارة، جامعة البحرين.
أمير عبد الغني ديري الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والاستراتيجية	٢٥	• بكالوريوس في المحاسبة من جامعة البحرين. • محاسب معتمد (CPA) من مجلس نيوهامشير للمحاسبة، الولايات المتحدة الأمريكية. • محاسب إداري معتمد (CMA) من معهد المحاسبين الإداريين، الولايات المتحدة الأمريكية. • شهادة برنامج إعداد القادة من كلية آيفي للأعمال، هونج كونج وتورنتو. • شهادة التفوق في علم البيانات وتحليلها، من جامعة بيركلي، كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية. • شهادة متخصصة في القيادة الاستراتيجية في عصر الاضطراب، من جامعة أكسفورد، المملكة المتحدة.

الإدارة التنفيذية (يتبع)

الاسم والمنصب	الخبرة بالسنوات	المؤهل
فيصل حامد العبدالله الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية للأفراد (اعتبارًا من ٦ أبريل ٢٠٢٥)	٢٠	• برنامج القيادة، كلية آيفي للأعمال، كندا. • برنامج تطوير القادة، كلية داردن للأعمال، جامعة فيرجنيا. • شهادة V Series في المهارات المالية والمصرفية. • بكالوريوس العلوم المصرفية والمالية.
يوسف علي عبدالرحمن القائم بأعمال الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية (اعتبارًا من ٢٦ سبتمبر ٢٠٢٥)	٢١	• بكالوريوس في الاقتصاد. • ماجستير في التمويل الدولي. • شهادة Series ٣ و ٦٣. • برنامج FAP II و FAP III.
أفنان أحمد صالح الرئيس التنفيذي للموارد البشرية	٢٥	• بكالوريوس في إدارة الأعمال، جامعة البحرين. • ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ستراثكاليد. • شهادة اعتماد SCP, SHRM.
أجاي كومار جها الرئيس التنفيذي للمخاطر	٢٨	• بكالوريوس (في الكيمياء). • ماجستير في المالية. • دراسات عليا في المبيعات والتسويق.
نعيمة حسن طاهري الرئيس التنفيذي للالتزام	٣٣	• بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة البحرين. • دبلوم دولي في الالتزام من الجمعية الدولية للالتزام (ICA)، المملكة المتحدة. • أخصائي معتمد في مكافحة غسل الأموال (CAMS) الولايات المتحدة الأمريكية. • محترف الالتزام الرئيسي (MCP)، الولايات المتحدة الأمريكية. • مسؤول الالتزام المعتمد (CCO)، الولايات المتحدة الأمريكية. • شهادة مهنية في أسواق رأس المال والتنظيم والالتزام، الولايات المتحدة الأمريكية.

الاسم والمنصب	الخبرة بالسنوات	المؤهل
أندرو ماريو ستيفان كوريرا الرئيس التنفيذي للتطبيقات	٣٥	• ممارس معتمد لتكنولوجيا المعلومات (MBCS CITP) من المعهد البريطاني المعتمد لتكنولوجيا المعلومات. • شهادة نظم المعلومات الإدارية والتصميم، المعهد الوطني لإدارة الأعمال في سريلانكا. • شهادة PMP في إدارة المشاريع.
سلمان محمود سيار الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي	١٧	• بكالوريوس في المحاسبة، جامعة البحرين. • محاسب قانوني معتمد (CPA). • محاسب إداري دولي معتمد (CGMA)، ٢٠١٣. • محاسب إسلامي معتمد (CIPA)، ٢٠١٩ . • مدقق داخلي معتمد (CIA)، ٢٠٢٥.
صلاح ياسين محمد رئيس الشؤون القانونية	٣٤	• بكالوريوس في القانون، جامعة الخرطوم. • رخصة ممارس قانوني. • شهادة BAR.
حسين إبراهيم البنا رئيس الخزينة	٢١	• بكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية من جامعة البحرين. • دبلوم الخزينة وأسواق رأس المال، معهد البحرين للدراسات • المصرفية والمالية.
سارة أحمد العمادي رئيس التسويق والاتصالات المؤسسية (اعتبارًا من ٦ أبريل ٢٠٢٥)	١٤	• ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الأهلية. • بكالوريوس في العلوم المصرفية والمالية، الجامعة الأهلية.

الإدارة التنفيذية (يتبع)

الاسم والمنصب	الخبرة بالسنوات	المؤهل
الدكتور حمد فاروق الشيخ رئيس قسم التنسيق والتنفيذ الشرعي	٢٠	• دكتوراه في الخدمات المصرفية والمالية الإسلامية من الجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا. • ماجستير في الشريعة - جامعة الامام الاوزعي، لبنان. • خبير تمويل إسلامي معتمد. • دبلوم متقدم في الفقه التجاري الإسلامي، معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية. • مستشار ومراجع شرعي معتمد، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). • مصرفي إسلامي معتمد، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (CIBAFI). • بكالوريوس قانون وشريعة - جامعة قطر.
ايمان محمد البنغدير رئيس قسم التدقيق الشرعي الداخلي	٢٠	• الدبلوم المهني في التدقيق الشرعي، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (CIBAFI). • أخصائي معتمد في المحاسبة الإسلامية. • مصرفي إسلامي معتمد، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية (CIBAFI). • مستشار ومراجع شرعي معتمد، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). • دبلوم في الحوسبة والدراسات التجارية، جامعة بورنموث ومركز التكنولوجيا، المملكة المتحدة. • اختصاصي معتمد في التدقيق والرقابة والأخلاقيات، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية (AAOIFI). • تحليل البيانات، معهد الإدارة المهنية المتخصصة. • دبلوم متقدم في الفقه التجاري الإسلامي، معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (BIBF).

لجان الإدارة

إدراكًا من بنك البحرين الإسلامي بأهمية تطبيق الحوكمة السليمة على جميع المستويات، قام بتشكيل العديد من لجان الإدارة التي تضم كبار التنفيذيين. وتعمل تلك اللجان تحت إشراف الإدارة التنفيذية (برئاسة بعض التنفيذيين)، وتتولى إدارة مجالات تشغيلية ومخاطر معينة بطريقة أكثر انتظامًا. تشتمل لجان الإدارة في عام ٢٠٢٥ على الآتي:

اسم اللجنة	الأعضاء (كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥)	الأهداف
اللجنة الإدارية الحد الأدنى لعدد الاجتماعات المطلوبة **٤ اجتماعات سنوياً** إجمالي عدد الاجتماعات في ٢٠٢٥ **٩**	فاطمة العلوي (الرئيس) الأعضاء: • أمير ديري • فيصل العبدالله • يوسف إنجنير • حسين البنا • أجاي جها	تمثل اللجنة الإدارية أعلى هيئة إدارية مسؤولة عن المراجعة النهائية والحصول على موافقة مجلس الإدارة عن الأمور التي ترفع للمجلس. وهذا يضمن خضوع جميع الموضوعات الهامة لتدقيق ومراجعة دقيقة قبل أن تصل إلى مجلس الإدارة. وتلعب اللجنة دورًا مهمًا في رسم وتطوير التوجهات الاستراتيجية للبنك، والتعاون بشأن تطوير الأهداف طويلة الأجل، والموافقة على مخصصات ميزانية البنك في العام المالي التالي. كما تراقب اللجنة أداء أعمال البنك ووظائف دوائر المساندة والرقابة.
لجنة الأصول والالتزامات الحد الأدنى لعدد الاجتماعات المطلوبة **٨ اجتماعات سنوياً** إجمالي عدد الاجتماعات في ٢٠٢٥ **١٧**	فاطمة العلوي (الرئيس) الأعضاء: • أجاي جها • أمير ديري • حسين البنا • يوسف إنجنير • فيصل العبدالله • علي المولاني • على مسلم • أحمد عسكر • ناميلا ويراسكارا	الغرض من لجنة الأصول والالتزامات هو أن تعمل كهيئة لصنع القرار وكقوة توجيهية مسؤولة عن تخطيط الميزانية العمومية من منظور عائد المخاطر، بما في ذلك الإدارة الإستراتيجية لمخاطر العائد والسيولة.

لجان الإدارة (يتبع)

اسم اللجنة	الأعضاء (كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥)	الأهداف
لجنة الائتمان الحد الأدنى لعدد الاجتماعات المطلوبة **أسبوعيًا** إجمالي عدد الاجتماعات في ٢٠٢٥ **٣٥**	فاطمة العلوي (الرئيس) الأعضاء: • أجاي جها • أحمد عسكر • حسين البنا • أمير ديري (مراقب)	تضع لجنة الائتمان السياسة الائتمانية للبنك، بالإضافة إلى تحديد المخاطر المحتملة التي يمكن ان يتحملها البنك للأنواع المختلفة من المعاملات. تتمتع اللجنة بصلاحية اتخاذ قرار نهائي بشأن الموافقة أو الرفض للمعاملات المقترحة ضمن صلاحياتها، بالإضافة إلى مراقبة أداء وجودة محافظ الائتمان الخاصة بالبنك.
لجنة الاستثمار الحد الأدنى لعدد الاجتماعات المطلوبة **كل ٣ شهور** إجمالي عدد الاجتماعات في ٢٠٢٥ **٥**	فاطمة العلوي (الرئيس) الأعضاء: • أجاي جها • يوسف إنجنير • أمير ديري • حسين البنا • صلاح ياسين • أحمد عسكر (مراقب)	تحدد لجنة الاستثمار المخاطر المحتملة التي يمكن أن يتحملها البنك للأنواع المختلفة من الاستثمارات (الأسهم والصكوك والأراضي وغيرها). تتمتع اللجنة بصلاحية اتخاذ القرار النهائي بشأن الموافقة أو الرفض للمعاملات المقترحة ضمن صلاحياتها، بالإضافة إلى مراقبة أداء وجودة المحافظ الاستثمارية للبنك.
لجنة الزكاة والتبرعات والقرض الحسن الحد الأدنى لعدد الاجتماعات المطلوبة **١٢ اجتماعًا سنويًا** إجمالي عدد الاجتماعات في ٢٠٢٥ **٤٤**	د. حمد فاروق الشيخ (الرئيس) الأعضاء: • ندى إسحاق • أفنان صالح • سارة العمادي • منار هود	يتمثل الهدف الرئيسي للجنة الزكاة والتبرعات والقرض الحسن في الاضطلاع بالمسؤوليات الاجتماعية تجاه المجتمع من خلال توزيع الزكاة والصدقات في البنك إلى الجهات المختصة من الأفراد والجمعيات، والموافقة على طلبات القروض الحسنة الواردة إليها لأغراض الزواج والعلاج وغيرها.

اسم اللجنة	الأعضاء (كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥)	الأهداف
لجنة توجيه المشاريع الحد الأدنى لعدد الاجتماعات المطلوبة **كل ٣ شهور** إجمالي عدد الاجتماعات في ٢٠٢٥ **٥**	فاطمة العلوي (الرئيس) الأعضاء: • نبيل مصطفى • رازي أمين • أمير ديري • ستيفان كوريرا (مراقب) • علي غلوم (مراقب) • جورج فرج (مراقب) • فريق مكتب إدارة المشاريع للمجموعة	يتركز الهدف الأساسي للجنة على ضمان تطبيق الحوكمة السليمة عبر محافظ مشاريع بنك البحرين الإسلامي، مع توفير التوجيه اللازم لاتخاذ القرارات التي تضمن تحقيق أهداف المشاريع ضمن مجموعة من الجداول والميزانيات التي تتماشى مع الأهداف الاستراتيجية لبنك البحرين الإسلامي واستراتيجية المجموعة.
لجنة المخصصات الحد الأدنى لعدد الاجتماعات المطلوبة **كل ٣ شهور** إجمالي عدد الاجتماعات في ٢٠٢٥ **٤**	فاطمة العلوي (الرئيس) الأعضاء: • أجاي جها • أحمد عسكر • أمير ديري • صلاح ياسين • حسين شاكر • سلمان سيار (مراقب)	تراجع لجنة المخصصات مخصصات البنك، وكذلك مراجعة التقدم المتعلق باسترداد الأصول متراجعة القيمة والمديونيات المتعثرة.
لجنة المخاطر التشغيلية الحد الأدنى لعدد الاجتماعات المطلوبة **كل ٣ شهور** إجمالي عدد الاجتماعات في ٢٠٢٥ **٦**	فاطمة العلوي (الرئيس) الأعضاء: • أجاي جها • يوسف إنجنير • فيصل العبدالله • أمير ديري • حسين البنا • رازي أمين • نبيل مصطفى • جعفر ناصر • سلمان سيار (مراقب) • عبدالناصر رفيق (مراقب) • إيمان البنغدير (مراقب) • نور مرهون (مراقب)	تهدف لجنة المخاطر التشغيلية إلى الاتى: ١. الإشراف على إطار المخاطر التشغيلية للبنك ومراجعته دوريًا للتأكد من فعاليته وتوافقه مع أفضل ممارسات الصناعة. ٢. مساعدة الإدارة في الوفاء بمسؤولياتها في إدارة المخاطر التشغيلية على النحو المحدد في القوانين واللوائح المعمول بها من خلال: • مراجعة وتقييم نزاهة وكفاءة وظيفة إدارة المخاطر التشغيلية في البنك. • التأكد من الحفاظ على أطار عمل راسخ لحوكمة المخاطر الذي يتناسب مع حجم البنك، والتعقيد، ونموذج العمل.

لجان الإدارة (يتبع)

اسم اللجنة	الأعضاء (كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥)	الأهداف
لجنة أمن المعلومات الحد الأدنى لعدد الاجتماعات المطلوبة **كل ٣ شهور** إجمالي عدد الاجتماعات في ٢٠٢٥ **٤**	أجاي جها (الرئيس) الأعضاء: • فاطمة العلوي • محمد حماد • يوسف إنجنير • فيصل العبدالله • رازي أمين • نعيمة طاهري • سلمان سيار (مراقب)	اللجنة مسؤولة عن الموافقة والإشراف على تنفيذ استراتيجية أمن وخصوصية المعلومات لحماية أصول المعلومات، بما يتماشى مع التوجهات الإستراتيجية للبنك ومقدار تحمله للمخاطر. وتوفر اللجنة الإطار التنظيمي للحوكمة المؤسسية لأمن المعلومات والخصوصية، مع ضمان دمج متطلبات إدارة نظام المعلومات والخصوصية مع عمليات المؤسسة، وذلك لتحقيق النتائج المرجوة. ويغطي نطاق عمل اللجنة كافة أنظمة المعلومات المستخدمة في البنك أو الجهات الخارجية.
لجنة الاستثمار الحد الأدنى لعدد الاجتماعات المطلوبة **٦** إجمالي عدد الاجتماعات في ٢٠٢٥ **٥*** * تم عقد أول اجتماع للجنة بعد تأسيسها في ٢٨ يوليو ٢٠٢٥	نعيمة طاهري (الرئيس) الأعضاء: • فاطمة العلوي • أمير ديري • نبيل مصطفى • أجاي جها • رازي أمين • أفنان صالح • فيصل العبدالله • يوسف إنجنير • عمار الصباح	إن الهدف من هذه اللجنة هو توفير الحوكمة وتقييم مخاطر الالتزام على مستوى البنك، فضلا عن الإشراف على تطبيق الضوابط لدعم إدارة المخاطر والحد من مخاطر الالتزام المحتملة التي قد يتعرض لها البنك.

اسم اللجنة	الأعضاء (كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥)	الأهداف
لجنة إدارة الاستدامة الحد الأدنى لعدد الاجتماعات المطلوبة **كل ٣ شهور** إجمالي عدد الاجتماعات في ٢٠٢٥ **٢*** * تم عقد أول اجتماع للجنة بعد تأسيسها في ١٦ سبتمبر ٢٠٢٥	أمير ديري (الرئيس) الأعضاء: • فاطمة العلوي • أجاي جها • يوسف إنجنير • فيصل العبدالله • حسين البنا • نعيمة طاهري • أفنان أحمد • أحمد عسكر • وليد دشقوني • محمد مصطفى • سارة العمادي • سلمان سيار • صلاح ياسين • عبير جناحي • محمد جواد • حسين الأدرج • سيد حسن شبر	توفر اللجنة التوجيهات الاستراتيجية والدعم اللازم فيما يتعلق بمبادرات الاستدامة لبنك البحرين الإسلامي، حيث تقدم المشورة بشأن تطوير وتنفيذ السياسات والإجراءات والبرامج عبر جميع العمليات. ويتضمن ذلك رسم ملامح رؤية واستراتيجية الاستدامة لبنك البحرين الإسلامي، بما يضمن توافقها مع أفضل الممارسات العالمية، ومعايير الصناعة، والمتطلبات التنظيمية المعمول بها.

هيكل الملكية وحقوق المساهمين

هذا القسم يحدد هيكل الملكية في البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥، حيث يوفر الشفافية حول هيكل المساهمين ويلقي الضوء على التغيرات في ملكية الأسهم بين أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا.

الجدول التالي يوضح:

- كبار المساهمين الذين يملكون ٥٪ أو أكثر من رأس المال الصادر للبنك، بما في ذلك جنسياتهم ونوع الملكية.
- توزيع الملكية على حسب الجنسية، بما يوضح الانتشار الجغرافي لقاعدة مساهمي البنك.
- التغييرات التي حدثت في مساهمة أعضاء مجلس الإدارة، وهيئة الرقابة الشرعية، والإدارة التنفيذية، مع إلقاء الضوء على أي استحواذات أو بيع أو تنازل خلال فترة إعداد التقرير.

ملكية المساهمين الرئيسيين (٥٪ فما فوق)

المساهم	الجنسية	عدد الأسهم	النسبة	نوع الملكية
بنك البحرين الوطني	بحريني	٨٣٨,٦٣٠,٧٢٨	٧٨,٨١٪	أسهم الملكية مملوكة للحكومة
المجلس العام للأوقاف الكويتية	كويتي	٧٦,٣٦٦,٣٢١	٧,١٨٪	حكومي

توزيع ملكية الأسهم حسب الجنسية

الدولة	النسبة	عدد الأسهم
مملكة البحرين	٨٧,٦٥٪	٩٣٢,٦٩٨,٢٩٧
الكويت	٨,٧٢٪	٩٢,٨٢٥,٢٣٨
الإمارات العربية المتحدة	٢,٧٩٪	٢٩,٧١٠,٣٤١
المملكة العربية السعودية	٠,٦٢٪	٦,٥٦٨,٣٤٧
دولة قطر	٠,١٢٪	١,٢٧٥,١٥٠
آخرون	٠,٠٩٪	٩٨١,٢١٤
المجموع	١٠٠,٠٠٪	١,٠٦٤,٠٥٨,٥٨٧

التغييرات التي حدثت في ملكية الأسهم:

أعضاء مجلس الإدارة

الاسم	الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	المباعة خلال ٢٠٢٥	ما تم الاستحواذ عليها خلال ٢٠٢٥	عدد الاسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
السيد زيد عبدالرحمن				
السيد عثمان أحمد				
السيد محمد نورالدين				
السيد خالد الجاسم				
السيد مروان طبارة				
السيد ناصر محمد الحمد				
السيد محمد بوجيري				
السيدة رنا قمبر				
السيد علي إحسان				
السيد هشام الكردي*			*استقال في ١٧ أغسطس ٢٠٢٥	

هيئة الرقابة الشرعية

الاسم	الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	المباعة خلال ٢٠٢٥	ما تم الاستحواذ عليها خلال ٢٠٢٥	عدد الاسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
الشيخ الدكتور عبداللطيف آل محمود	٥٤٥,١٥٩	-	-	٥٤٥,١٥٩
الشيخ الدكتور نظام يعقوبي	١٣,٢٣٧	-	-	١٣,٢٣٧
الشيخ عدنان القطان				
الشيخ محمد الجفيري				

هيكل الملكية وحقوق المساهمين (يتبع)

الإدارة والموظفون

الاسم	الأسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	المباعة خلال ٢٠٢٥	ما تم الاستحواذ عليها خلال ٢٠٢٥	عدد الاسهم كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥
فاطمة موسى العلوي	١٤٣,٩٥٨	-	-	١٤٣,٩٥٨
أمير عبدالغني ديري				
فيصل حامد العبدالله				
محمد حماد				
يوسف علي عبدالرحمن				
أفنان أحمد صالح	٤٧,٨٣٤	-	-	٤٧,٨٣٤
أجاي كومار جها				
نعيمة حسن طاهري				
ندى إسحق محمد عبدالكريم				
سلمان محمود سيار				
صلاح ياسين محمد				
حسين إبراهيم البنا				
سارة أحمد العمادي				
حمد فاروق الشيخ				
إيمان محمد البنغدير				
حمد حسين القطان				

حقوق المساهمين

يحرص بنك البحرين الإسلامي على حماية حقوق جميع مساهميه وفقًا للقوانين المعمول بها، واللوائح التنظيمية لمصرف البحرين المركزي، ونظامه الأساسي. ويلتزم البنك بمبادئ العدالة والشفافية والمساءلة في جميع تعاملاته مع المساهمين، ويضمن معاملة جميع المساهمين على قدم المساواة ودون أي تمييز.

• المشاركة والتصويت

يحق للمساهمين حضور اجتماعات الجمعية العامة (العادية وغير العادية)، والتصويت على جميع الأمور المذكورة في جدول الأعمال، سواء شخصيًا أو بالوكالة. ويحرص البنك على تسهيل مشاركة المساهم في الاجتماعات من خلال تنظيم موعد انعقاد الجمعية العامة في الوقت والمكان المناسبين للمساهمين، مع تزويدهم باستمارات التوكيل لمن لا يستطيع الحضور، والسماح بالتمثيل بالوكالة وفقًا لأحكام القانون. ويتم التصويت على القرارات العامة وفق مبدأ "سهم واحد، صوت واحد"، مع تطبيق التصويت التراكمي فيما يخص انتخابات مجلس الإدارة.

• المساواة في المعاملة

يحق لجميع المساهمين من نفس الفئة الحصول على معاملة عادلة ومتساوية. ولا يمنح البنك أي مساهم الأفضلية في الوصول أو الإفصاح عن المعلومات. ويتعين الحصول على موافقة المساهمين عند إجراء أي تعديل على حقوق المساهمين أو فئات الأسهم، إلى جانب الحصول على الموافقات القانونية والتنظيمية اللازمة. وفي العام ٢٠٢٥، لم يطرأ أي تغييرات على حقوق المساهمين أو فئات الأسهم.

• الوصول إلى المعلومات

يحرص بنك البحرين الإسلامي على تزويد مساهميه بالمعلومات الدقيقة في الوقت المناسب من خلال قنوات الإفصاح المتعددة، بما في ذلك التقرير السنوي، وإعلانات السوق، والموقع الإلكتروني للبنك. ويلتزم البنك بمتطلبات الإفصاح وفق اللوائح التنظيمية لمصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين، وذلك لضمان الشفافية والعدل في وصول المساهمين إلى المعلومات الجوهرية.

• الحماية والإنصاف

يحق للمساهمين الحصول على الحماية والإنصاف وفق القوانين المعمول بها في حالة وجود ما يحمل على الإعتقاد أن حقوقهم قد تتعرض لأي انتهاك. ويهدف إطار عمل الحوكمة للبنك، وعمليات الإشراف والرقابة، والالتزام بالشفافية إلى منع حدوث مثل هذا الأمر، فضلا عن الحفاظ على ثقة المساهمين. لم يتم الإبلاغ عن أي نزاعات مع المساهمين خلال العام ٢٠٢٥.

ويلتزم بنك البحرين الإسلامي بتسهيل ممارسة المساهمين لحقوقهم ويسعى جاهدًا إلى الحفاظ على ثقة مساهميه من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة السليمة والشفافية.

اجتماع
الجمعية العامة ٢٠٢٥

يُعقد اجتماع الجمعية العامة العادية للمساهمين سنويًا في الربع الأول من العام، بعد انتهاء السنة المالية، وذلك بما يتوافق بالكامل مع المتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها. وفي العام ٢٠٢٥، انعقد الاجتماع رقم ٤٩ للجمعية العامة العادية يوم ٢٤ مارس ٢٠٢٥ (الموافق ٢٤ رمضان ١٤٤٦ هـ) الساعة ١١:٠٠ صباحًا في قاعة الدانة، بمركز المؤتمرات في فندق الخليج، المنامة، وبلغت نسبة الحضور ٩٤,٨١٪. وقد نُشرت الدعوة إلى الاجتماع، بما في ذلك جدول الأعمال والحسابات المالية، على الموقع الإلكتروني للبنك وعلى موقع بورصة البحرين مسبقًا. ووفق متطلبات مصرف البحرين المركزي، تم تقديم نسخة من جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة العادية والوثائق ذات الصلة إلى مصرف البحرين المركزي للمراجعة قبل نشرها. عُقدت الجمعية العامة العادية باللغة العربية (مع توفير ترجمة باللغة الإنجليزية)، وقام سكرتير المجلس بكتابة محضر الاجتماع، ووقعه رئيس مجلس الإدارة وسكرتير المجلس.

وخلال الجمعية العامة لسنة ٢٠٢٥، أتيحت الفرصة للمساهمين للتواصل مع مجلس الإدارة وفريق الإدارة. واستعرض المدقق الخارجي (كي بي إم جي فخرو) تقريره مع الرد على استفسارات الحاضرين. كما حضر أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للرد على أي استفسارات تتعلق بالجوانب الشرعية. وجاءت القرارات والتوصيات الصادرة عن الجمعية العامة على النحو التالي، وقد تمت الموافقة عليها جميعًا بالأغلبية المطلوبة من المساهمين الحاضرين أو الممثلين:

الرقم	الموضوع في جدول الأعمال	الملخص
١	**التصديق على محضر اجتماع الجمعية العامة العادية رقم (٤٨) المنعقد في ٢٥ مارس ٢٠٢٤.**	اعتمد المساهمون محضر اجتماع الجمعية العامة رقم (٤٨) المنعقد في ٢٥ مارس ٢٠٢٤. وقد بلغ النصاب القانوني للاجتماع ٩٠,٩٧٪، ونُشر المحضر على الموقع الإلكتروني لكل من البنك وبورصة البحرين. لم يتم تسجيل أي اعتراضات أو ملاحظات.
٢	**المناقشة والتصديق على تقرير مجلس الإدارة عن أنشطة البنك ومركزه المالي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.**	قدّم رئيس مجلس الإدارة التقرير السنوي للمجلس والذي استعرض النمو في الأصول (١٤٪)، والتمويل الإسلامي (٨٪)، والودائع (١٤٪). وقد استفسر المساهمون عن الربحية، ونسبة التكلفة إلى الدخل، والتوجهات الاستراتيجية. تم اعتماد التقرير بعد المناقشات.
٣	**استعراض تقرير مدققي الحسابات الخارجيين للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.**	قدمت شركة كي بي إم جي فخرو تقرير المدققين المستقلين. لم يتم تسجيل أي اعتراضات أو ملاحظات. وتم اعتماد التقرير.
٤	**استعراض تقرير هيئة الرقابة الشرعية للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.**	أكدت هيئة الرقابة الشرعية التزام البنك بمبادئ الشريعة الإسلامية. وقد قرأ رئيس مجلس الإدارة التقرير وتم اعتماده بدون اعتراضات.
٥	**مناقشة واعتماد البيانات المالية المدققة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.**	تمت مراجعة ومناقشة البيانات المالية المدققة. واستفسر المساهمون عن كفاءة التكلفة (٧٠٪ معدل التكلفة إلى الدخل)، وجودة الأصول (٦,٩٥٪ نسبة القروض غير العاملة). تم اعتماد البيانات من جانب المساهمين.

الرقم	الموضوع في جدول الأعمال	الملخص
٦	**الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.**	تم الإفصاح عن المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، بما في ذلك المساهمين الرئيسيين، في الإيضاح رقم (٢٧) من البيانات المالية في التقرير السنوي لعام ٢٠٢٤. وقد أكد المدققون الخارجيون التوافق مع المادة رقم ١٨٩ من قانون الشركات التجارية. وافق المساهمون عن الإفصاح.
٧	**الموافقة على توصية مجلس الإدارة بتخصيص الأرباح للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.**	تم تخصيص صافي الربح البالغ ٥,٠٧٠,٦٢٦ دينار بحريني وفق الآتي: ٣٩٨,٣٥٦ دينار بحريني لصندوق الزكاة، ٥٠,٠٠٠ دينار بحريني للتبرع للأعمال الخيرية، تحويل مبلغ ٥٠٧,٠٠٠ دينار بحريني إلى الاحتياطي القانوني، تحويل مبلغ ٤,١٥٦,٦٢٥ دينار بحريني إلى الأرباح المستبقاة. وافق المساهمون على ذلك.
٨	**الموافقة على مكافآت مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.**	وافق المساهمون على دفع إجمالي مكافآت لمجلس الإدارة بقيمة ١٢٨,٢٦٨ دينار بحريني، تخضع لموافقة وزارة الصناعة والتجارة، مع الحفاظ على بدلات حضور الاجتماعات لعام ٢٠٢٥ عند نفس المعدل الساري في ٢٠٢٤.
٩	**المناقشة والتصديق على تقرير حوكمة الشركات للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.**	تم إعداد تقرير حوكمة الشركات وفق متطلبات مصرف البحرين المركزي ونشره إلكترونيًا. وافق المساهمون على التقرير بدون ملاحظات.
١٠	**إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.**	قام المساهمون بإبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم خلال العام، وفق البند ١٨٨ من قانون الشركات التجارية في البحرين.
١١	**إعادة تعيين شركة كي بي إم جي فخرو كمدققين خارجيين للعام ٢٠٢٥، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.**	وافق المساهمون على إعادة تعيين كي بي إم جي فخرو كمدققين خارجيين للعام ٢٠٢٥، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابهم.
١٢	**الموافقة على تشكيل مجلس الإدارة فترة عضوية المجلس من مارس ٢٠٢٥ إلى مارس ٢٠٢٨.**	انتخب المساهمون أربعة أعضاء مستقلين، ووافقوا على تعيين ستة أعضاء آخرين من قبل المساهم الرئيسي (بنك البحرين الوطني)، وذلك بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.
١٣	**أي موضوعات أخرى تنشأ وفق المادة ٢٠٧ من قانون الشركات التجارية في البحرين.**	لم يتم طرح أي موضوعات أخرى وفق هذه المادة.

(النقاط أعلاه تعكس القرارات الفعلية التي تم اعتمادها في اجتماع الجمعية العامة ٢٠٢٥ بشأن الموضوعات الخاصة بالعام ٢٠٢٤، وفقًا لمحاضر الاجتماع. وقد تم اتخاذ جميع القرارات بما يتوافق مع النصاب القانوني ومتطلبات التصويت، ولم تُسجل أي اعتراضات أو ملاحظات خاصة).

المسؤولية الاجتماعية

يؤمن بنك البحرين الإسلامي بأن الحوكمة السليمة تمتد لتشمل المسؤولية الاجتماعية والسلوك الاخلاقي تجاه المجتمع. وتماشيًا مع هويته كبنك إسلامي، يلتزم البنك بالمساهمة الإيجابية في خدمة المجتمع، وإنجاز أعماله بطريقة مسؤولة اجتماعيًا. كما يدرك مجلس الإدارة وفريق الإدارة مسؤوليات البنك تجاه أصحاب المصلحة، بما فيهم الزبائن، والموظفين، والبيئة، وأفراد المجتمع وليس فقط مساهميه.

ويتم دمج مبادرات المسؤولية الاجتماعية والاستدامة في هيكل الحوكمة. وعلى مستوى مجلس الإدارة، وكما ذكرنا من قبل، تشرف لجنة التعيينات والمكافآت والحوكمة والاستدامة على استراتيجية الاستدامة. وعلى مستوى الإدارة، تدير لجنة إدارة الاستدامة مشاريع ومبادرات المسؤولية الاجتماعية. بالإضافة إلى ذلك، تتولى لجنة الزكاة والتبرعات والقرض الحسن (لجنة على مستوى الإدارة) إدارة وتوزيع الأموال المخصصة للأعمال الخيرية والأغراض الاجتماعية. وتهدف اللجنة إلى تحقيق المسؤولية الاجتماعية للبنك تجاه المجتمع من خلال توفير قروض بدون فائدة (قرض حسن) للمحتاجين، وتوزيع الزكاة وأموال الأعمال الخيرية على مستحقيها. على سبيل المثال، تراجع اللجنة طلبات الحصول على القرض الحسن (والذي يُمنح لأسباب مثل الزواج، أو العلاج الصحي، أو التعليم للمحتاجين من الأفراد)، كما تشرف على التبرعات للمؤسسات والمبادرات الخيرية. وفي العام ٢٠٢٥، قام البنك بتمويل العديد من البرامج المجتمعية التي ركزت على المنح التعليمية، ودعم الرعاية الصحية، وتطوير المؤسسات من خلال ميزانية المسؤولية الاجتماعية. وتتوافق مثل هذه المبادرات مع الأهداف الوطنية لمملكة البحرين وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (مثل التعليم الجيد، والصحة الجيدة والرفاه). وتُعرض أنشطة القرض الحسن والتبرعات على هيئة الرقابة الشرعية أيضًا، نظرًا لارتباطها بعملية التصرف في الأموال الخيرية وأموال الزكاة.

بالإضافة إلى ذلك، تشكل علاقات الموظفين جزءًا من المسؤولية الاجتماعية. ويطبق البنك سياسات تضمن التوظيف العادل، وعدم التمييز، والتطور المهني. وفي العام ٢٠٢٥، نظم البنك العديد من برامج التدريب (بما في ذلك تطوير القادة للكفاءات البحرينية المستقبلية)، وواصل دعم موظفيه بما يوفر لهم سبل الراحة والرفاه من خلال مبادرات مثل مواعيد العمل المرنة والبرامج الصحية.

وأخيرًا، تشكل الأعمال الخيرية والإسهامات المجتمعية جزءًا محوريًا من هوية المسؤولية الاجتماعية لبنك البحرين الإسلامي. فبالإضافة إلى الزكاة ومخصصات الأعمال الخيرية، فإن البنك يشجع موظفيه على التطوع في الخدمات المجتمعية. ويقدم أعضاء مجلس الإدارة أنفسهم الدعم للعديد من المبادرات والأعمال الخيرية، وعادة ما يمثلون البنك في الفعاليات المجتمعية. ويتم توثيق جميع أنشطة المسؤولية الاجتماعية و سيأتي شرحها بالتفصيل في قسم الاستدامة في التقرير السنوي. ويبدي مجلس الإدارة رضاه عن جهود المسؤولية الاجتماعية في بنك البحرين الإسلامي خلال العام ٢٠٢٥ ودورها الإيجابي في خدمة المجتمع، وتعزيز سمعة البنك كمؤسسة وطنية مسؤولة.

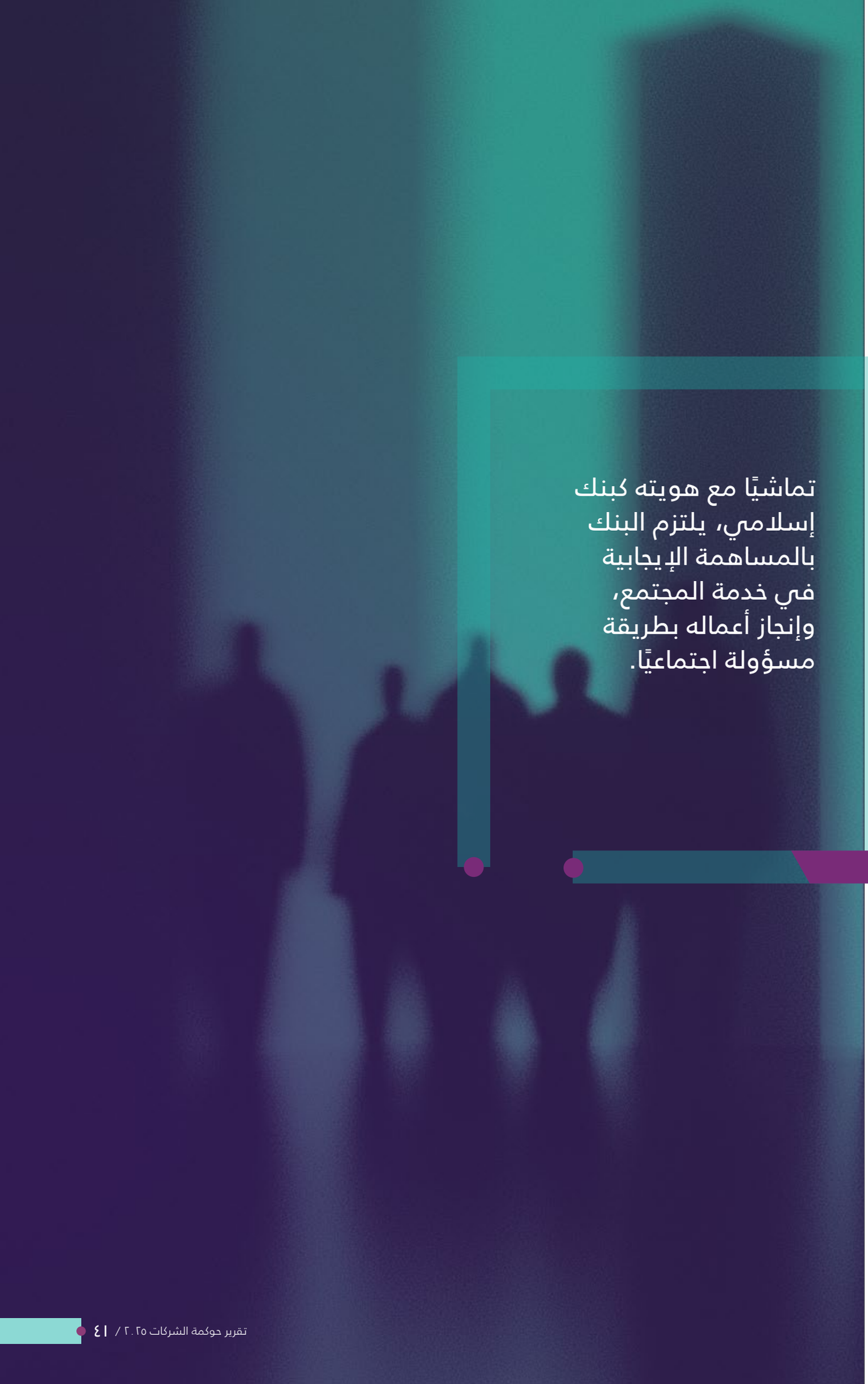

تماشيًا مع هويته كبنك إسلامي، يلتزم البنك بالمساهمة الإيجابية في خدمة المجتمع، وإنجاز أعماله بطريقة مسؤولة اجتماعيًا.